الجمارك المصرية

في

القرن التاسع عشر

Egyptian customs in the 19th century

د/ وائل بيومي علي سالم

Dr / Wael Bayoumi Ali Salem

مدرس التاريخ الحديث

كلية الدراسات الإنسانية تفهنا الأشراف

جامعة الأزهر

Teacher of modern history

Al-Azhar University

Faculty of Humanities - Tvhna elashraaf

الجمارك[١] المصرية في القرن التاسع عشر:

انطلق الكثير مما كتب عن تاريخ مصر في القرن التاسع عشر من مقدمة مُسَلَّم بصحتها مؤداها أن حكم محمد علي أدخل شكلًا جديداً من الحكومات ونظامًا اقتصاديًا جديدًا ، كل منهما حوَّل مصر إلى دولة أو أمة عصرية ، وقد حظي محمد علي باعتباره مؤسس مصر الحديثة بالمجد على هذا الأساس ، وقد يعتقد البعض أن تحديث كل من الدولة والمجتمع يجب أن يتم وفق هذا الاعتقاد على أنقاض النظام القديم تمامًا، إلا أن الحقيقة أن محمد علي لم يدخل نظامًا اقتصاديًا جديدًا تمامًا إلى مصر، لكنه قام بتهذيب النظام السائد وعمل على إصلاحه وتوسيعه ، فضلًا عن أن الشكل الجديد من الحكومات الذي أدخله نشأ نتيجة الضرورات التي فرضها هذا النظام الاقتصادي ، فحينما شرع محمد علي في تحويل مصر إلى دولة عصرية لم يبدأ من صفحة بيضاء تمامًا، ولكن كانت هناك سوابق أرشدته إلى الطريق الذي يجب أن يسلكه، خصوصًا وأنه كان على دراية تامة بأن مصر تمتلك المقومات اللازمة التي تؤهلها لأن تكون دولة مستقلة بدلاً من كونها ولاية عثمانية، ومن ثم كان عليه أن يبعث القوى الكامنة فيها وأن يحي أرضها وينظم اقتصادها ويحسن من استغلال مواردها[٢]، إضافة إلى ذلك فقد كان مدركًا بأن نجاحه في تثبيت حكمه أو دعم استقلاله مرهون بامتلاك

---

(١) جمرك: تكتب بالتركية كمرك ، وعرفها الجبرتي بديوان المكس، وهي كلمة إيطالية الأصل من Commercio أي التجارة ، ويعرف الجمرك بأنه بناء في الثغر على الحدود تمر به البضائع لأخذ الضريبة عليها . مجمع اللغة العربية : المعجم الوسيط ، الطبعة الرابعة ، مكتبة الشروق الدولية ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م، ص١٣٤، احمد السعيد سليمان: تأصيل ما ورد في تاريخ الجبرتي من الدخيل، دار المعارف، القاهرة ١٩٧٩م ص ٧٠

(٢) يونان لبيب رزق، محسن يوسف: تحديث مصر في عصر محمد علي ، الإسكندرية ٢٠٠٥م، ص ٤٧ ، ٤٨ .

عناصر القوة التي تمكنه من ذلك خصوصًا القوة الاقتصادية، ولذلك وجه اهتمامه لزيادة موارد الدولة المالية[١] ومن بينها إيرادات الجمارك[٢] .

كانت الجمارك المصرية المتمثلة في ذلك الوقت في كل من جمارك الاسكندرية وبولاق والسويس والقصير ومصر القديمة ورشيد ودمياط[٣]، تعطى بالالتزام للتجار الذين يتعاقدون مع الحكومة لمدة عام أو أكثر مقابل مبلغ ضئيل من المال ، وعندما تولى محمد علي حكم البلاد لاحظ ضآلة هذا المبلغ عند مقارنته بإيرادات هذه الجمارك، لذلك بدأ يوجه اهتمامه نحو زيادة مبالغ الالتزام وكانت البداية في عام ١٢٢٥هـ/ ١٨١٠م حيث التزم بوغوص بك[٤]بجمرك الاسكندرية مقابل ٥٠ كيسة في العام، وقبيل انتهاء مدة الالتزام استدعاه محمد علي وطلب منه ٥٠٠ كيسة عن العام الجديد، فلم يقبل بوغوص بك خوفًا من الخسارة ، فتعهد له محمد علي بأنه في حال نقص إيراد الجمرك عن ٥٠٠ كيسة في العام

---

(١) أ. ب. كلوت بك: لمحة عامة إلى مصر ، ترجمة محمد مسعود ، دار الكتب ١٤٣٢هـ/ ٢٠١١م : ص ٤٨٨

(٢) التزم محمد علي بجميع الجمارك المصرية مقابل ٧٥٠٠ كيسة (الكيسة تساوي ٥٠٠ قرش) زاد بعدها إلي ٩٥٠٠ كيسة تدفع لخزانة البحرية العثمانية علي ٤ أقساط متساوية كل ٣ شهور. الأوامر والمكاتبات الصادرة من عزيز مصر محمد علي : الجزء الأول، دار الكتب والوثائق القومية ، القاهرة١٤٣١هـ/٢٠١٠م ،مكاتبة منه إلى الصدارة العظمى في٢٠ربيع الأخر١٢٣٥هـ/٢٠يناير١٨٢٠م،ص٣٧.

(٣) محافظ الأبحاث : محفظة ١٢١ في غرة محرم ١٢٣٢هـ/ ١٨١٦م .

(٤) بوغوص بك بوسفيان : ولد في أزمير عام ١٧٦٨م ووصل إلى رشيد عام ١٧٩٠م عمل في بعض مصالح الجمرك ثم انتقل إلى جمرك الاسكندرية ، غادر مصر عام ١٧٩٨م ثم عاد عام ١٨٠١م ، كان موضع ثقة محمد علي وأصبح من كبار موظفيه حيث رقاه إلى رتبة فريق مع لقب بك وأطلق له التصرف في كل أعماله، تولى نظارة التجارة والأمور الخارجية لمدة ٢٠ عام ، وتوفى عام ١٨٤٤م . جرجي زيدان : تراجم مشاهير الشرق في القرن التاسع عشر،ج١، الطبعة الثانية، بيروت ، بدون ، ص ٢٤٣ ، ٢٤٦

سوف يتحمل هو هذا العجز حتى يبلغ ٥٠٠ كيسة ، وإن تجاوز إيراد الجمرك ذلك المبلغ فسوف يشارك بوغوص بك في الربح ، ونتيجة لهذه الثقة من جانب محمد علي وافق بوغوص بك على دفع مبلغ الالتزام كاملاً[١]، مما يؤكد بأن محمد علي كان يعلم جيدًا مقدار إيرادات هذه الجمارك، وأن النصيب الأكبر منها يذهب لجيوب الملتزمين، لذلك حاول الاستفادة من هذه الإيرادات خصوصًا بعد أن صدر له فرمان في غرة محرم ١٢٣٢هـ/ ١٨١٦م يخَوَّل له ضبط الجمارك المصرية[٢]، وبصدور هذا الفرمان يمكن القول بأنه قد أضفى الصفة الشرعية على التعديلات التي أجراها في إدارة الجمارك قبل هذا التاريخ بهدف إحكام قبضته عليها ومضاعفة إيراداتها[٣] .

وإذا كان محمد علي قد أبدى اهتمامًا كبيرًا بإدارة هذه الجمارك وبمواردها المالية فيمكن القول بأن هذا الاهتمام كان الباعث عليه والمتحكم فيه هو كثرة وقلة العمليات التجارية التي ميزت كل جمرك عن الآخر، فإذا ما نظرنا إلى جمرك الإسكندرية مثلاً نجد أن كثرة إيراداته تعود في المقام الأول إلى أن التجارة الخارجية قد تركزت في هذه المدينة باعتبارها ثغرًا بحريًا هامًا وبها عدة مؤسسات تجارية أجنبية عملت على ازدهار الحركة التجارية بها، إضافة إلى أنها ترتبط بخطوط ملاحية كثيرة سواء في الخارج مع موانئ بلاد البحر المتوسط وشمال إفريقيا، أو في الداخل مع بولاق ومصر القديمة عن طريق فرع رشيد أو عبر الطريق البري ، كما أن ترعة المحمودية التي أنشأها محمد علي قد ساهمت بشكل

---

(١)المرجع السابق، ص ٢٤٤ .

(٢) محافظ الأبحاث : محفظة ١٢١ في غرة محرم ١٢٣٢هـ/ ١٨١٦م .

(٣) محسن علي شومان : جمارك البهار في مصر العثمانية ١٥١٧-١٨١٦م ، بحث منشور في مجلة الاجتهاد ، العدد ٣٣ ، السنة الثامنة ، الاجتهاد للأبحاث والترجمة والنشر ، بيروت ، لبنان ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م، ، ص ١٣٨ .

أو بأخر في ازدهار الحركة التجارية بشكل كبير في المدينة[١]، كل ذلك ساهم بشكل أو بآخر في زيادة المورد المالي لهذا الجمرك، أما في القاهرة فقد تركزت التجارة في ميناء بولاق حيث يُعَد بمثابة مركز التوزيع الرئيسي للسلع والمتاجر الشرقية والغربية والمحلية على السواء، وكانت السفن تصل من موانئ الشام وتركيا إلى هذا الميناء عن طريق فرع دمياط[٢]، أما جمرك ميناء السويس فهو يعتبر مركز رئيسي لتجارة البلاد مع الجزيرة العربية والهند، وقد ساهمت هذه التجارة في رواج المدينة بشكل مباشر، إضافة إلى ذلك فإن ميناء السويس يُعَد البوابة الرئيسية للحجاج القاصدين بيت الله الحرام[٣]، وبالنسبة لجمرك القصير فبحكم موقعها المتميز على ساحل البحر الأحمر أصبحت مركزاً للتجارة الواردة إلى البلاد من الجزيرة العربية عن طريق مدينة قوص ، والتجارة الصادرة من الصعيد إلى الجزيرة العربية[٤]، أما رشيد فهي وإن كانت تشتهر بمعامل الأرز وتجارته فقد أصبحت ذات شهرة تجارية كبيرة بعد سقوط الإسكندرية ، وأصبحت هي الميناء الرئيسي لغرب الدلتا الذي يخدم التجارة الخارجية المصرية عن طريق استقبال البضائع التي تأتي إلى الاسكندرية قادمة من أوربا، ويتم نقل هذه البضائع إلى القاهرة عن طريق النيل ، ومن هناك يتم توزيعها إلى كافة أنحاء البلاد[٥] ، أما جمرك ميناء دمياط فمعظم الصادر منه والوارد إليه يتم مع بلاد

---

(١) أ . ب. كلوت بك : مرجع سابق ، ص ٢١٢، ٢١٣ .

(٢) محسن علي شومان : جمارك البهار في مصر العثمانية ١٥١٧-١٨١٦م ، مرجع سابق ،ص١٢٩ .

(٣)أ. ب. كلوت بك : مرجع سابق ، ص ٢٣٣ .

(٤) محمد رمزي : القاموس الجغرافي للبلاد المصرية من عهد قدماء المصريين إلى سنة ١٩٤٥م، الجزء الرابع ، الهيئة العامة المصرية للكتاب ١٩٩٤م ، ص ٢٧١.

(٥) حلمي أحمد شلبي : فصول في تحديث تاريخ المدن في مصر ١٨٢٠- ١٩١٤م ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٨م ، ص ١٦ ، ١٧ .

الشام واليونان[١]، وإن كانت دمياط قد تأثرت مثل رشيد بعد حفر ترعة المحمودية وتحويل التجارة إلى الاسكندرية ، أما جمرك مصر القديمة فلم يكن على نفس قدر وأهمية الجمارك السابقة لأنه لم يكن يستخدم إلا كمنطقة تخزين للبضائع القادمة من الصعيد .

الجهاز الإداري للجمارك :

ديوان عموم الجمارك : وهو المنوط به إدارة جميع الجمارك المصرية واتخاذ القرارات الخاصة بشأنها وذلك بعد العرض على محمد علي، ويضم الديوان اثنان من النظار أحدهما يشغل وظيفة أمين عموم الجمارك المصرية ومقره جمرك بولاق ويتقاضى راتب ٢٩٠٠ قرشًا، والآخر مساعد له في نفس الوظيفة براتب قدره ٢٦ بارة ، ٢٤١٦ قرشًا ، كما يضم الديوان وكيل ، وباشكاتب براتب ١٣ بارة ، ٤٨٣ قرشًا ، وصراف براتب ١٣ بارة ، ١٩٣ قرشًا ، وكشاف براتب ٢٠ بارة ، ٧٢ قرشًا ، ويسقجي براتب ٢٩ قرشًا ، وختام براتب ١٣ بارة ، ١٩ قرشًا، وعدد من القواصة العرب والترك ، إضافة إلى الفراش[٢] .

موظفو الجمارك : يختلف كل جمرك عن الأخر في حجم الوارد إليه والصادر منه، وبالتالي يختلف عدد الموظفين التابعين لكل جمرك عن الأخر، وقبل تولي محمد علي حكم البلاد كانت أعداد موظفي الجمارك ضئيلة، فجمرك الإسكندرية على سبيل المثال كان يضم ١٢ كاتبًا و٦٠ عاملًا، وفي جمرك بولاق ومصر القديمة ٦ كتاب و ٤٠ عاملًا ، أما جمرك دمياط فكان به عدد ٨ كتبه و٥٠ عاملًا ، وفي جمرك رشيد ٣ كتبه و٢٠ عاملًا ، وبعد تولي محمد علي حكم البلاد وجه اهتمامه لضبط أمور الجمارك وزيادة إيراداتها وبالتالي زادت أعداد الموظفين

---

(١)أ . ب. كلوت بك : مرجع سابق ، ص٢١٧ ، ٢١٨ .

(٢)ديوان الجمارك : جريدة الاستحقاقات بديوان عموم الجمارك (بولاق) ١٢٦١هـ/ ١٨٤٥م ، كود ٣٠٤٣٠٠١٠٠٣ .

في بعض الجمارك نتيجة استحداث وظائف جديدة، كما انخفضت أعدادهم في جمارك أخرى ، وأصبح الجهاز الإداري لكل جمرك يتكون من ناظر ووكيل ومعاون وباشكاتب وتحت إمرته عدد من الكتبة ، وصراف ، وعدد من الموظفين يزيد عددهم وينقص تبعًا لحجم العمليات التجارية في دائرة كل جمرك .

ومن الجدير بالذكر أن رواتب أعضاء الجهاز الإداري سواء النظار أو المعاونين لم تكن على نسق واحد بل اختلفت من جمرك لآخر، وربما يعود ذلك لأسباب منها : أهمية الجمرك ومقدار إيراداته، إضافة إلى اختلاف(رتب) النظار والمعاونين ، بجانب الأقدمية في التعيين، ففي جمركي الاسكندرية وبولاق على سبيل المثال وخلال عام ١٢٦٠هـ/ ١٨٤٤م، كان موسى قبودان[١] ناظر جمرك الاسكندرية يتقاضى راتبًا قدره ١٣ بارة ، ١٢٠٨ قرشًا ، ويعاونه سليمان أغا مفتش المسكوكات براتب قدره ١٣ بارة ، ١٢٠٨ قرشًا ، في حين أن علي أفندي كامل ناظر جمرك بولاق في نفس العام كان يتقاضى راتبًا قدره ٢٦ بارة ، ٢٤٢٦ قرشاً ، ويعاونه علي بك حبيب براتب ٣٧ بارة ، ٣٥٩ قرشًا، وتحت إدارتهم نظار الجمارك الأخرى التابعة لهم ، فجمرك بولاق على سبيل المثال كان يتبعه عدة جمارك أخرى فرعية منها : جمرك ساحل مصر القديمة ويتولى نظارته أحمد أفندي براتب ٢٦ بارة ، ٩٦ قرشًا ، وجمرك طرة ويتولى نظارته عبدالله أغا براتب ٦ بارة ، ٣٧ قرشًا ، وجمرك كرداسة ويتولى نظارته خليفة عبدالرحمن ٤ بارة ، ٣٥ قرشاً، بالإضافة إلى جمرك باب النصر، وساحل بولاق، شون الحساينة ، شونة القادرية ، بلبيس، الدقي ، الموردة[٢] البحرية ، جمرك شبرا) وعلى رأس

---

(١)الباشكاتب : وهو كبير الكتاب . زين العابدين شمس الدين نجم، وثائق تاريخ مصر والعرب الحديث ، دار الفكر العربي ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٣م ، ص ١٨٤ .

(٢) الموردة : مرسى على نهر النيل . زين العابدين شمس الدين نجم: وثائق تاريخ مصر، مرجع سابق ، ص ١٣١ .

كل جمرك فرعي ناظر أيضًا يقوم بإدارة أشغاله نظير راتب محدد بـ ٢٦ بارة، ٩٦ قرشًا.

أما بالنسبة لوكيل الجمرك فيمكن القول بأن هذه الوظيفة لم تكن سائدة في جميع الجمارك بل كانت قاصرة على الجمارك الكبرى فقط مثل جمرك الإسكندرية وجمرك بولاق، ففي عام ١٢٦١هـ/ ١٨٤٥م تم تعيين وكيلًا لجمرك الاسكندرية براتب ٥٨٠ قرشًا، وأخر وكيلاً لجمرك بولاق[١] ، وفيما عدا ذلك كان يتم تعيين معاون لكل جمرك يساعد الناظر في إنجاز الأعمال .

أما الباشكاتب[٢] والكتاب فهؤلاء رواتبهم كانت تتحدد بناءً على أقدميتهم ، ففي جمرك الاسكندرية كان الخواجة بشارة يوسف باشكاتب الجمرك يتقاضى راتبًا قدره ٤٣٥ قرشًا ، في حين كان باشكاتب جمرك بولاق المعلم أنطونيوس يتقاضى ١٣ بارة ، ٤٨٣ قرشًا ، وفي جمرك ساحل بولاق كان غبريال فانوس باشكاتب الجمرك يتقاضى ٢٦ بارة ، ٢٤١ قرشًا، وفي جمرك مصر القديمة التابع لجمرك بولاق كان ميخائيل غبريال باشكاتب الجمرك يتقاضى ١٤٥ قرشاً ، ونفس الأمر ينطبق على الكتاب أو الكتبة، ففي جمرك الاسكندرية كان المعلم يوسف سالم كاتب الجمرك يتقاضى راتبًا قدره ٢٦ بارة ، ٣٨٦ قرشًا، في حين كان ميخائيل تادروس كاتب جمرك بولاق يتقاضى راتبًا قدره ١٢ بارة ، ١٩٣ قرشًا، ، وحنا الله

---

(١)ديوان الجمارك : جريدة الاستحقاقات بديوان عموم الجمارك (بولاق) ١٢٦١هـ/ ١٨٤٥م ، كود ٣٠٤٣٠٠١٠٠٣ .

(٢) قبودان : كلمة تركية وهو رئيس الأسطول العثماني ويعتبر أعلى رتبة عسكرية في البحرية العثمانية . سهيل صابان : المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية ، مطبوعات مكتبة الملك فهد ، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م ، ص ١٧٧.

لطف الله كاتب ثاني براتب ٦ بارات ، ١٦٩ قرشًا ، وفي جمرك مصر القديمة التابع لجمرك بولاق كان إبراهيم خليل يتقاضى راتبًا قدره ٢٦ بارة ، ٩٦ قرشاً[١].

كما تضم الجمارك بجانب النظار والكتاب مجموعة من أصحاب المهن والحرف والذين يتمتعون بخبرة واسعة في شؤون حرفهم، وهؤلاء أيضًا تتفاوت رواتبهم في كل جمرك عن الآخر ، إضافة إلى الخفراء والقواصين[٢]، ومن خلال جمرك بولاق يمكن الإشارة إليهم كما يلي :

الوظيفة	الراتب		ملحوظات
	بارة	قرش	
الخشاب	٢٦	٩٦٦	يختلف عدد الأشخاص الذين يشغلون كل وظيفة من هذه الوظائف في كل جمرك عن الآخر ، إضافة إلى أن رواتب الأشخاص في الوظيفة الواحدة ليست على نسق واحد ، كما أن أصحاب الوظيفة الواحدة غالباً ما تكون رواتبهم في جمرك الاسكندرية وبولاق أعلى ممن يشغلون نفس الوظيفة في جمارك فرعية أخرى، ولوحظ أيضًا بأن الأتراك والخواجات دائمًا رواتبهم أعلى من الوطنيين الذين يشغلون نفس
المُثَمِنْ	.	١٤٥	
الصراف	١٣	١٩٣	
العداد	.	١٤٥	
فتاحين البضاع	٢٠	٧٢	
المخزنجي	.	١٤٥	
ختام الكمرك	١٣	١٩	
العتال	.	٥٨	

(١) ديوان الجمارك : جريدة الاستحقاقات بديوان عموم الجمارك (بولاق) ١٢٦٠هـ/ ١٨٤٤م ، كود ٣٠٤٣٠٠١٠٠١ ، جريدة الاستحقاقات بديوان جمرك الاسكندرية: ١٢٦٠هـ/ ١٨٤٤م ، كود ٣٠٤٣٠٠٠٠٠٤ .

(٢) القواس : كلمة عربية الأصل مشتقة من قوس وتعني صاحب القوس والرامي بها ، واستعارها الأتراك بمعنى حارس ، ثم نقلها عنهم المصريون بالنطق التركي قواس أو غواص كما كان ينطقها الأتراك أحيانًا . زين العابدين شمس الدين نجم ، وثائق تاريخ مصر والعرب الحديث ، مرجع سابق ، ص ٤٤٠ .

			الوظيفة ، كما لوحظ أيضًا بأن وظيفة القواص والجاويشية في الغالب يشغلها جهادي سقط[١](هو الشخص الذي لم يعد صالحاً لتولي الوظائف الميرية) وانفردت فروع الجمارك بوظيفة ساعي الجمرك نظرًا لبعدها عن العاصمة ففي جمرك البرلس على سبيل المثال تم تعيين عبدالواحد الفار بوظيفة ساعي براتب ٢٤ بارة ، ٥ قروش
النشنجي	٣٠	٧٢	من الفارسية نشان، وهو المنوط بوضع علامة الحاكم على ما يصدر عنه من منشورات[٢]
شيخ الخفراء	٦	٩٦	
قواصين أتراك	٢٠	١٤	
قواصين عرب	١٣	١٩	
جاويش أتراك	٢٦	٩٦	شاويش، لفظ تركي لرتبة عسكرية ، وهي في الأصل بمعنى حاجب والدليل في الحروب ، وفي النظام الحديث أطلق على من فوق الأونباشي وتحت إمرته ٢٠ جندي[٣]
جاويش أولاد عرب	٢٥	٦٧	

(١) حلمي أحمد شلبي :الموظفون في مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ، ١٩٨٩م ،ص٢٥

(٢) أحمد السعيد سليمان : تأصيل ما ورد في تاريخ الجبرتي من الدخيل ، مرجع سابق، ص ١٩١ .

(٣) محمد أحمد الدهمان : معجم الألفاظ التاريخية في العصر المملوكي ، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م ، دار الفكر المعاصر ، بيروت ، لبنان ، ص ٥١ . أحمد تيمور باشا : معجم تيمور الكبير في الألفاظ العامية ، تحقيق حسين نصار، الجزء الثالث ، الطبعة الثانية ، القاهرة ، مطبعة دار الكتب ٢٠٠٢م ، ص ٢٦.

مترجم المانيفستو	٢٦	٩٦	بيان رسمي أو إعلان أو منشور يتضمن نوايا أو دوافع أو أراء تخص ناشر البيان ، وفي الإنجليزية تعني قائمة[١]
القباني	.	١٧٤	وهو الوزان وهو لفظ فاسي (كبان) بمعنى ميزان للأحمال الثقيلة[٢]
بصاص	٦	٢٤	رجال الشرطة السريون والمعروفون الآن بالمخبرين[٣]
كشاف	٢٠	٧٢	
معرف	.	٢٠	هو المشرف على السفن[٤]
يسقجي	.	٢٩	وهو القواس الذي يحرس القناصل والسفراء ويحميهم[٥]
مقدم البضائع	٢٦	٣٨	وظيفة مستحدثة، ويبدو أنه كان مسؤولا عن تقديم البضائع لتقدير القيمة الجمركية عليها .
الخرجاوي	١٣	٢٦	وظيفة مستحدثة ، ومنوط به الإشراف على خروج البضائع الصادرة والواردة من الجمرك
الخفراء	يختلف عدد الخفراء في كل جمرك عن الآخر ، ففي جمرك الإسكندرية بلغ عددهم ١٠٥ خفير ، وفي بولاق بلغ عددهم ١٩ خفيراً ، ورواتبهم ليست على نسق واحد بل كانت مختلفة، ففي بعض الجمارك بلغ راتب الخفير ٩ بارات ، ٢٦ قرشًا ، وفي جمرك آخر بلغ راتبه ٢٩ قرشًا ، وربما يعود هذا الفارق في		

(١) جريدة الأهرام ، العدد ٤٦٩٩١ ، السنة ١٣٩ ، في ١٨ شوال ١٤٣٦هـ/ ٣ أغسطس ٢١٠٥م، مقال المانيفستو.

(٢) زين العابدين شمس الدين نجم، وثائق تاريخ مصر ، مرجع سابق ، ص ٢٢٧ .

(٣) زين العابدين شمس الدين نجم: وثائق تاريخ مصر، مرجع سابق ، ص ٧٣ .

(٤) المرجع السابق ، ص ٢٩٤ .

(٥) أحمد السعيد سليمان : مرجع سابق ، ص ٢٠١ .

	الراتب إلى أن خفراء الشون كانت رواتبهم أعلى من خفراء الجمارك إضافة إلى الأقدمية في التعيين [١]

إضافة إلى هؤلاء فقد كانت هناك وظائف أخرى قد وردت في دفاتر الاستحقاقات تحت مسمى (بحسب اللزوم) مثل ناظر حسب اللزوم، وبصاص حسب اللزوم، وهؤلاء أسمائهم مقيدة في دفاتر الجمارك ويتم استدعائهم عند الاحتياج إليهم فقط .

ويمكن إجمال عدد الموظفين في جمركي الاسكندرية وبولاق بحكم أنهما من أكبر الجمارك في ذلك الوقت كما يلي :

جمرك الاسكندرية يضم ناظر واثنين معاونين ، وعدد ٢٨ كاتبًا ، و٣ صيارف ، و٣ مثمنين للبضائع ، و٣ مخزنجية أحدهم خاص بمخزن البضائع، والأخر للأخشاب وثالث للجلود ، إضافة إلى ٢ بوظيفة عداد للبضائع ، و٢ فتاحين للبضائع ، و٣ قواصة ، و ٣ قباني ، و ٩ عتالين، و١٦ جاويش منهم ٥ جاويشية جهادي سقط ، وواحد نشنجي ، وعدد ١٠٥ خفير ، يتقاضون جميعًا رواتب شهرية قدرت بحوالي ١١ بارة ، ٢٠٦١١ قرشاً موزعين كما يلي:

استحقاق مستخدمي جمرك الاسكندرية عن شهر شوال ١٢٦٠هـ/ ١٨٤٤م					
الوظيفة	بارة	قرش	الوظيفة	بارة	قرش
ناظر جمرك المحمودية	١٣	١٢٠٨	قواصة ترك وعرب	٧	٣٠٢
مفتش المسكوكات	١٣	١٢٠٨	قبانية	١٠	٧١٥
معاونين		١٥٩٥	عتالين	٢	٣٤٨
كتاب	١٨	٦٠٤١	جاويشية عرب	٢	٧٤٩
مخزنجية		٨٢١	جهادية سقط	٣٦	٢٥٥
مترجم المانيفستو	٢٦	٩٦	صيارف	٢٦	٨٢١
فتاحين البضائع		١٤٥	نشنجي	٢٠	٧٢

(١) ديوان الجمارك : جريدة الاستحقاقات بديوان عموم الجمارك (بولاق) ١٢٦٠هـ/ ١٨٤٤م ، كود ٣٠٤٣٠٠١٠٠١

عدادين	٢٦	٢٤١	خفراء برابرة	٢٥	٢٦٠٥
مثمنين	٦	٢٣٤٤	بحسب اللزوم	٣٥	١٠٣٨
الإجمالي		.		١١	٢٠٦١١

أما في جمرك بولاق وفروعه فكان يضم عدد٣١ كاتبًا ، و٦ صيارف، و٤ مقدمين بضائع ، و٩ كشافين أحدهم خاص بالحطب البلدي، والآخر خاص بالجلود، وعدد ٤ خرجاوية ، و٢ مخزنجية، و٤ بصاصين، و٢ختامين للبضائع، وفرد واحد بوظيفة معرف، وعدد ١٣ قواص تورك وعرب، هذا بالإضافة إلى يسقجي وفراش في كل جمرك[٢] .

ومن خلال هذه الزيادة في أعداد العاملين[٣] إضافة إلى الوظائف التي تم استحداثها يتضح مدى اهتمام محمد علي بأمور الجمارك، ولم يكتفي محمد علي بالجمارك القائمة بل قام بإحياء جمارك أخرى كانت موجودة في السابق وأهملت فيما بعد مثل جمرك البرلس وتوابعه (بلطيم ، موردة البرج ، وسوق الجمعة) حيث قام محمد علي بتعيين أمين شكري بوظيفة أمين جمرك البرلس براتب ٥٣٣

---

(١) ديوان الجمارك : الاستحقاقات بديوان جمرك الاسكندرية : ١٢٦٠هـ/ ١٨٤٤م ، كود ٣٠٤٣٠٠٠٠٠٤ .

(٢) علي مبارك : الخطط التوفيقية الجديدة ، الجزء السابع ، الطبعة الأولى ، المطبعة الأميرية ، بولاق ١٣٠٥هـ، ص ٥٨ .

(٣) من الجدير بالذكر أن محمد علي كان يأمر إدارة الجمارك في بعض الأحيان بخصم جزء من مستحقات موظفي الجمارك إذا ثبت أنهم مدينين لغيرهم أو عند نقلهم من وظيفة لأخرى وثبت عليهم عجز مالي ، فكانت الأوامر تصدر لأمين الجمرك بمقدار الخصم الذي يجب أن يتم، ففي عام ١٨٤٤م تم نقل الخواجة فرنسيس خيمي من مديرية البحيرة للعمل في جمرك الاسكندرية وثبت أن لديه عجز مالي لمديرية البحيرة يقدر بحوالي ١٨٨٨ قرشًا ، وبما أنه التحق بوظيفة (مخزنجي) في جمرك الاسكندرية وراتبه ٥٨٠ قرشًا، صدرت الأوامر لأمين الجمرك بخصم ٧٥ قرشًا شهريًا من مستحقاته. ديوان الجمارك : جريدة استحقاقات جمرك الاسكندرية ، كود ٣٠٤٣٠٠٠٠٠٤ عام ١٢٦٠هـ/١٨٤٤م.

قرشًا، إضافة إلى ٦٥ قرشاً بدل تعيين، كما تولى اسماعيل أغا أورفلي نظارة موردة بلطيم براتب ٢٦ بارة ، ٩٦ قرشًا، وتم تعيين مُعَرف في جميع الفروع التابعة للجمرك، إضافة إلى عدد من الكتاب، وبلغت جميع مستحقات مستخدمي الجمرك حوالي ١٦٧٧ قرشاً، كما بلغت إيرادات جمرك البرلس في عام ١٢٦٢هـ/ ١٨٤٦م حوالي ٣٣٥٥٦ قرشاً[١] .

الرسوم الجمركية :

بما أن مصر تابعة للدولة العثمانية فقد كانت تدور في فلك قوانينها، فعندما قام محمد علي بتطبيق سياسة الاحتكار التجاري والإمساك بزمام حركة التصدير في البلاد تشكى التجار الأجانب[٢] وطالبوا بواسطة حكوماتهم أن تتم التجارة في مصر بحرية ودون قيود، وسارعت هذه الدول وخصوصًا بريطانيا بعقد معاهدة بالطه ليمان التجارية مع الدولة العثمانية عام ١٢٥٤هـ/ ١٨٣٨م ، ومن خلال هذه المعاهدة تم ثبيت التعريفات الجمركية للدولة العثمانية على التصدير والاستيراد[٣]، وخفضت نسب الجمارك الداخلية بشدة، بل ونجحت بريطانيا من خلال توقيع المعاهدة أن تقوم بتخريب مؤسسات محمد علي التجارية

(١) ديوان الجمارك : جريدة استحقاقات جمرك البرلس ١٢٦٣هـ/ ١٨٤٧م ، كود ٣٠٤٣٠٠١١٠٢ .

(٢) تشير الوثائق إلى أن محمد علي كان يسمح للتجار الأجانب بعمليات التصدير ولكن في حدود معينة وذلك بعد دفع الرسم الجمركي وقبل عقد معاهدة بالطه ليمان التجارية، ففي ربيع الاخر ١٢٢٧هـ/ مايو ١٨١٢م سمح ليوركي الموروي بتصدير مائة أردب أرز من دمياط إلى مالطة . ديوان الجمارك : محفظة ١ من الجناب العالي إلى عثمان أغا أمين جمرك الاسكندرية .

(٣) أنظر ملحق رقم (١)

والصناعية[١]، وأعطت المعاهدة الحق للتجار الإنجليز في أن يقوموا بتصدير بضائعهم مقابل رسم جمركي محدد بـ ١٢% من قيمة البضاعة على أنه عند وصول البضائع إلى الميناء يتم دفع رسم جمركي عنها ٩% ، وعند تصديرها للخارج يتم دفع رسم جمركي عنها ٣% ، أما الواردات فقد تم تحديدها بـ ٥% من قيمتها على أن يتم دفع رسم جمركي عنها ٣% عند وصولها إلى الميناء ، و ٢ % عند نقلها إلى الداخل[٢] .

ومما يجدر ذكره أن محمد علي قد خاطب حكمدار الشام بضرورة قيد وإثبات البضائع التي ينقلها التجار من رعايا الدول في دفاتر خاصة موضحًا بها نوع البضائع وكمياتها وأسماء التجار وألقابهم ، وترسل هذه الدفاتر إلى ديوان عموم الجمارك لتحديد الرسوم الجمركية عليها ، ونتيجة لتراكم هذه الرسوم على التجار فقد تمت مخاطبة قناصل دول هؤلاء الرعايا بضرورة تحصيل هذه الرسوم[٣]، كما تم فرض رسوم جمركية بقيمة ١٠% على التجارة الواردة من الهند إلي بلاد العرب وهي ما تعرف بتجارة (الترانزيت) وهذا الرسم الجمركي كان يتم تحصيل إما نقدًا أو عينًا، أما البضائع المهربة فعند ضبطها كان يتم مضاعفة الرسم الجمركي عليها ، وإمعانًا في إحكام السلطة على هذه الجمارك ألزم محمد علي

---

(١) خالد فهمي : كل رجال الباشا، محمد علي وجيشه وبناء مصر الحديثة ، دار الشروق القاهرة ، ص ٣٩٧.

(٢) ديوان الجمارك : محفظة ١ ، إلى أمين جمرك الاسكندرية في غرة رجب ١٢٢٥هـ/ ١١ اكتوبر ١٨٣٦م .

(٣) ديوان الجمارك : محفظة ١ من الجناب العالي إلى حكمدار الشام في رجب ١٢٢٥هـ/ اكتوبر ١٨٣٦م .

أمناء الجمارك بإرسال دفاتر المحاسبة الخاصة بإيرادات ومصروفات كل جمرك إليه نهاية كل عام[١] .

الإعفاءات الجمركية في عهد محمد علي :

في أحيان كثيرة كانت أوامر محمد علي تقضي بالإعفاء الجمركي على الكثير من الوارد إلى البلاد ، ففي عام ١٢٣٩هـ/١٨٢٤م وبناء على رغبة القنصل الفرنسي بمصر صدرت أوامر محمد علي بعدم تحصيل أي رسوم جمركية على المشروبات الروحية الواردة إلى الفرنسيين المقيمين بالبلاد، مع أنه قد تم فرضها على جميع المراكب الأخرى التي تأتي بمثل هذه البضائع[٢]، كما صدرت أوامره إلى أمين جمرك الاسكندرية بعدم تحصيل أي رسوم جمركية على صنف الماورد (ماء الورد) الخاص ببطريكخانة الروم[٣]، كما شملت الإعفاءات الجمركية الغلال والمهمات التي اعتبرت من لوازم الحرمين الشريفين ، كما أعفي محمد علي من الرسوم الجمركية جميع ما يتم إرساله إلي أشراف جدة كل عام، بالإضافة إلي إعفاء البن المُرسل إلي السلطان العثماني عن طريق جمرك جدة والمقدر سنويًا بأربعمائة أقة ، كما تم إعفاء الحناء الحجازي والكتان المطلوب للحكومة من الرسوم الجمركية[٤] .

وبجانب ذلك فقد كانت هناك بعض الإعفاءات الشخصية حيث صدرت أوامره إلى ديوان الإيرادات بعدم فرض أي رسوم جمركية في جمرك بولاق على السائحين الإفرنج بموجب التصاريح التي أعطيت لهم من طرف قناصلهم ، كما

---

(١) الأوامر والمكاتبات : الجزء الأول، في ١٦ جمادى الأولى ١٢٣٩هـ/ ١٧ يناير ١٨٢٤م ، مرجع سابق، ص ١٠٩ .

(٢) أمين سامي : تقويم النيل ، الجزء الثاني ، مرجع سابق، ص ٤٢٠ .

(٣)ديوان الجمارك : محفظة ١ من الجناب العالي إلى أمين جمرك الاسكندرية في ٢ محرم ١٢٥٠هـ/ ١٠ مايو ١٨٣٤م

(٤) الأوامر والمكاتبات :ج٢، في ١٢٥٢هـ/ ١٨٣٦م ، مرجع سابق، ص ١٥٣، ٢٧٤.

صدرت أوامره إلى محافظ القصير بعدم فتح صناديق أتباع دولة الإنجليز المترددين على القصير[١]، وعدم فرض رسوم جمركية على متعلقات الخواجة جيجينيا حيث تعامله التجاري الكبير مع ديوان التجارة[٢]،إضافة إلى إعفاء جميع أنواع الطيور والجياد والزرافة والضبع والسبع الصادرة من المحروسة إلى دولة بروسيا[٣] من الرسوم الجمركية[٤]، كما وافق على التماس بوغوص بك بعدم فتح وتفتيش متعلقات القناصل الخاصة وإعفائهم من جميع الرسوم الجمركية[٥].

ومن أجل النهوض بالصناعة والتجارة في البلاد فقد كان يأمر بإعفاء جميع ما يتعلق بهما من الرسوم الجمركية سواء الصادر أو الوارد ، ففي مجال الصناعة وخلال عام ١٢٤٥ هـ / ١٨٢٩م صدرت أوامره إلي سليم أغا أمين جمرك الإسكندرية " ألا يأخذ رسم الجمرك على الزجاج الجاري وروده من معمل

---

(١) المرجع السابق : ص ٣٥٦ ، ٣٥٧ .

(٢)ديوان الجمارك : محفظة ١ من الجناب العالي إلى أمين جمرك الاسكندرية في ١٤ شوال ١٢٦٢هـ/ ٤أكتوبر١٨٤٦

(٣) بروسيا : دولة قديمة كانت تقع في شمال ألمانيا على ساحل البلطيق وتعرف باسم مقاطعة بروسيا ، وارتبط تاريخها بشكل وثيق بتحقيق الوحدة الالمانية عام ١٩٧١م ، وبعد تحقيق الوحدة كانت الهيمنة الفعلية على الحياة السياسية الألمانية للبروسيين ، وبعد الحرب العالمية الثانية قسمت بروسيا بين الاتحاد السوفيتي وبولندا وجمهورية المانيا الديمقراطية وأعلن الحلفاء نهاية وجودها الدستوري عام ١٩٤٧م . عبد الوهاب الكيالي : موسوعة السياسة ، الجزء الأول ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، لبنان ، بدون ، ص ٥٢٩ .

(٤)ديوان الجمارك : محفظة ١ من الجناب العالي إلى أمين جمرك الاسكندرية في ١٩ ربيع الثاني ١٢٦١هـ/ إبريل١٨٤٥

(٥) الأوامر والمكاتبات: الجزء الثاني ، إلى بوغوص بك في ٢٥ رمضان ١٢٥٨هـ/ ٢٩ أكتوبر ١٨٤٢م، مرجع سابق، ص٣٩٠.

الزجاج بالإسكندرية علي ذمة (علكسان فنومو) وكيل ذلك المعمل المقيم بمصر لأجل البيع لأنه – أي الزجاج – يُعَد من أموال الحكومة".، وهو ما يشير إلي احتكاره لهذه الصناعة في مصر ، أيضا فقد صدرت الأوامر لديوان عموم الجمارك بعدم تحصيل الرسوم الجمركية على الجلود التي استوردها طاهر أغا ملتزم المدابغ تشجيعاً لهذه الصناعة في البلاد، حيث الطلب علي الجلود المدبوغة والمصنعة لاستخدامها في أعمال الجيش، وفي الأعمال التي كانت تقوم بها المطابع الحكومية والأهلية، وخاصة ما كان يستخدم في تجليد السجلات والدفاتر والكتب ، كما شملت إعفاءات محمد علي كل الآلات والمعدات الصناعية الواردة من الخارج من الرسوم الجمركية وذلك لتنمية الصناعات المحلية حتى يعود ذلك بالنفع علي خزانة الدولة جراء تصدير الفائض عن حاجات الحكومة والدواوين إلي الخارج .

وفي مجال التجارة حاول محمد علي القيام بتنشيط التبادل التجاري الحر بين مصر والسودان، ولذلك أمر بإعفاء جميع الأقمشة التي يتم تصديرها إلى غرب السودان وأهمها القماش القطني الذي يحتل المكانة الأولى، وكذلك أقمشة المحلة المعروفة باسم (الأجا [١]) والأقمشة الكتانية الواردة من أسيوط ، إضافة إلى بعض البضائع الأخرى مثل (الشَّبَه[٢])، واللباد الذي يوضع عادة تحت سروج

---

(١) الأجا : تركية الأصل وتكتب الألاجة وهي اسم لخامة مصرية قديمة من القماش أو الحرير الملون يتم حياكتها بطريقة فيها إبداع مما يدل على الفخامة والشياكة ، وجدير بالملاحظة أنها بدأت تظهر حديثاً في مصر منذ عام ٢٠١٣م بعدما ظهر مصممون للأزياء عملوا على إحيائها مرة أخرى ووجدت إقبالًا في الدول الأوربية. أحمد السعيد سليمان : مرجع سابق ، ص ٢٤ ، مجلة صباح الخير: عدد سبتمبر ٢٠١٥م .

(٢) الشَّبُّ ، الشَّابُّ وملح متّلبر: اسم لمركب كيميائي يتكون من كبريتات البوتاسيوم والألومنيوم ، ويطلق على اشباه الملح. المعجم الوسيط، مرجع سابق ، ص ٤٧٠.

الخيل والقمصان المعمولة من الزرد[١] والتي تستعمل كدروع واقية ، إضافة إلى الملح والأرز والسكر، وهذه كلها بضائع مصرية لا يتم تحصيل أي رسم جمركي عليها، أما السلع الأوربية والهندية واليمنية أو التي تأتي من بلاد الشام ويتم تصديرها للسودان فكان يكتفي بما تم تحصيله عليها من الرسوم الجمركية في ميناء الإسكندرية[٢] .

ويجدر بنا في هذا المقام أن نذكر أن محمد علي قد اتبع سياسة المرونة وعدم التشدد في تحصيل الرسوم الجمركية خصوصًا إذا كان ذلك سيؤثر على رواج التجارة المصرية ، والأمثلة على ذلك متعددة منها أنه أمر بالنظر في " مسألة رسم الجمرك الجاري تحصيله من الأقمشة المصرية المصدرة إلى القطر الحجازي بمعرفة ديوان التجارة ، فإذا كان تحصيل هذا الرسم سيؤثر على رواج تصدير الأقمشة المذكورة فيصرف النظر عن تحصيله ، أما إذا كان الأمر بالعكس فيجري اللازم حسب المصلحة "[٣]، ومنها أيضًا أنه أمر ديوان شورى المعاونة بتخفيض الرسم الجمركي على البضائع الهندية الآتية من جمرك السويس إلى $\frac{1}{2}$% قرش في حال تصديرها وذلك لترغيب التجار الإنجليز في هذا

---

(١) الزَّرَدُ : حِلَقُ المِغْفَرِ والدِّرع ، وهو عبارة عن قميص يصنع من الحديد يرتديه المقاتل لحمايته . المعجم الوسيط ، مرجع سابق ، ص ٣٩١ .

(٢) نسيم مقار : الأسس التاريخية للتكامل الاقتصادي بين مصر والسودان ، دراسة في العلاقات الاقتصادية المصرية السودانية ١٨٢١-١٨٤٨م، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٨٥م ، ص ١٨٧ ، ١٨٨

(٣) عبد المنعم إبراهيم الجميعي : عصر محمد علي ، دراسة وثائقية ، الهيئة العامة للكتاب ٢٠٠٣م، ص ٢٧ .

الطريق، إضافة إلى خلق فرص عمل للأهالي، أما إذا كانت هذه البضائع واردة إلى داخل البلاد فيتم تحصيل الرسم الجمركي عليها المقرر بـ ١٢% [١].

ومما يجدر ذكره أنه رغم أهمية هذا المورد المالي ورغم اعتماد محمد علي عليه بشكل كبير إلا أن الجمارك لم يكن لها لائحة تنظم أعمالها، بل كان يتم التعامل فيها بناء على التجارب السابقة إضافة إلى رأي محمد علي في الأمور التي ترفع إليه بشأن الجمارك ، وبعد إبداء رأيه فيها تصبح قاعدة يسير على خطاها موظفو الجمارك فيما بعد ، ففي ٦ محرم ١٢٥١هـ/ ٣ مايو ١٨٣٥م وبناء على الإفادة التي وردت من خليل بك محافظ دمياط إلى محمد علي بشأن الاستفهام عن كيفية التعامل مع المراكب التي يتم إنشاؤها في ميناء دمياط ، هل يتم أخذ نصف نولون[٢]عن المراكب الخاصة بالقناصل وجميع الرعايا (الحماية) كما كان يجري في السابق ، وأخذ ثلث نولون عن مراكب رعايا الدولة العثمانية ، صدرت أوامر محمد علي بإعفاء الجميع من دفع النولون على مراكبهم ، وفي ٢١ محرم ١٢٥١هـ/ ١٨ مايو ١٨٣٥م صدرت أوامره إلى شكري أفندي أمين جمرك بولاق بأنه يرغب في زيادة صادرات البن إلى الدول الأوربية، وتساءل أمين الجمرك عن الرسم الجمركي هل يظل ثلاثة قروش كما هو متعارف عليه ، وأشار عليه محمد

---

(١) الأوامر والمكاتبات: الجزء الثاني ، أمر إلى شورى المعاونة في ١٢٥٨هـ/١٨٤٣م، مرجع سابق، ص ٣٩٥ .

(٢) النَّوْلُ: جُعْلُ السفينة وأجْرُها ، والرسم الذي يؤدى إلى مصلحة البريد أجرة لنقل الطرود ونحوها . مجمع اللغة العربية : المعجم الوسيط ، مرجع سابق، ص٩٦٤. ويؤكد البعض بأن النولون هو نوع من الرسوم الجمركية التي تفرض على المراكب الداخلة أو الخارجة من الميناء وهي من أكبر موارد الرسوم لجمركية . نصرة عبد المتجلي إبراهيم : الإسكندرية في العصر العثماني ، الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ٢٠١٢م ، ص ١٥٨ .

علي بتخفيض وتوحيد الرسم الجمركي وجعله ٣٠% فضة فقط بدلاً من ثلاثة قروش حتى يتم التشجيع على هذه التجارة[١] .

(١) الأوامر والمكاتبات ، الجزء الأول ، أمر منه إلى خليل بك محافظ دمياط في ٦ محرم ١٢٥١هـ/ ٣ مايو ١٨٣٥م ، ص ٤٢٦ ، مرجع سابق، ص ٤٣١ .

التلاعب بإيرادات الجمارك :

نتيجة عدم وجود لائحة أو قانون ينظم العمل في الجمارك، فقد تلاعب البعض من الموظفين ومن التجار بإيرادات الجمارك، وهو الأمر الذي لم يتهاون بشأنه محمد علي، ففي ١٣ صفر ١٢٥١هـ/ ٩ يونيو ١٨٣٥م وأثناء انعقاد المزاد الخاص بجمرك الاسكندرية تنامى إلى علمه أنه قد تم اتفاق بين برهان بك ناظر الترسانة ورئيس مجلس الإسكندرية وبين الخواجة جبارة من طائفة الإفرنج في أمر إرساء المزاد عليه، ولذلك قام محمد علي بإلغاء المزاد ومعاقبة برهان بك ، كما علم أيضًا من أمين جمرك بولاق بأن مفتش المسكوكات بجمرك الاسكندرية كان يقوم بالتوقيع على تذاكر القماش الوارد من أوربا على أنه وارد بلاد الروم حتى يتمكن من تخفيض الرسوم الجمركية، وتم التنبيه عليه من أمين جمرك بولاق بعدم التوقيع على مثل هذه التذاكر حيث لم تكن من اختصاصه، بل هي من اختصاص مجلس الاسكندرية ولكنه لم يمتثل لذلك، ومن ثم فقد أمر محمد علي بضربه ١٠٠ نبوت[١] والتنبيه عليه بضرب عنقه في المرة القادمة[٢].

ويبدو أن جمرك الإسكندرية قد شهد كثيراً من المخالفات نتيجة سوء إدارته من ناحية، وكثرة أعداد موظفيه من ناحية أخرى ، ولم يخفى ذلك على التجار الأمر الذي دعا كثير منهم إلى التقدم بالتماسات إلى محمد علي يطلبون فيها الإفراج عن بضائعهم من جمرك بولاق وتوقيع الكشف عليها ودفع رسومها في

---

(١) النبوت : جمع نَبابيتُ : هراوة أو عصا غليظة ، مستقيمة ضخمة مستوية قصيرة ، لها في طرفها جزء مدوَّر مكتَّل، (مصريّة) ضربه بالنبُّوت فأصاب رأسَه . المعجم الوسيط ، مرجع سابق ، ص ٨٩٦ .

(٢) الأوامر والمكاتبات ، الجزء الأول ، في ١٣ صفر ١٢٥١هـ/ ٩ يونيو ١٨٣٥م ، ص ٤٣٥ ، الجزء الثاني ، أمر منه إلى برهان بك ناظر الترسانة في ٢٣ رجب ١٢٥١هـ/ ١٣ نوفمبر ١٨٣٥م ، مرجع سابق، ص ٣٦ .

جمرك الاسكندرية[١]، وذلك نتيجة للأخبار التي انتشرت بين التجار من أن أمر التهرب من دفع الرسوم الجمركية على البضائع في جمرك الاسكندرية هو أمر ميسور، فالطرق الملتوية للتهرب متعددة، ومعظم العاملين في الجمرك عمومًا وخفراء الجمرك خصوصًا يجيدون استخدامها، وعندما علم محمد علي بذلك أمر بالبحث عن الأسباب المؤدية لهذا الأمر، وتبين بأن السبب الرئيسي وراء ذلك هو قيام أهالي الإسكندرية الذين يملكون فلايك[٢] صغيرة بالمساعدة في عمليات تهريب البضائع، فهم يتجولون بهذه الفلايك ليلًا في مياه البحر ويقومون بتهريب البضائع دون المرور على الجمرك، وأن خفراء الجمرك يتغاضون عن رؤيتهم، ومن ثم فقد أمر محمد علي بتخصيص دفاتر يتم فيها حصر أسماء أصحاب هذه الفلايك وتخصيص موضع لوضع هذه الفلايك فيه ليلاً وذلك تحت حراسة مشددة ، وكل من يخالف ذلك يتم معاقبته وإحراقه الفلوكة الخاصة به[٣].

وفي محاولة من محمد علي لإحكام قبضته مرة أخرى على الجمارك والقضاء على هذه المخالفات طلب من مدير الإيرادات إرسال كشف شهري عن أصول وخصوم حسابات الجمارك[٤] كما طلب من أمناء الجمارك إرسال الدفاتر الخاصة بأسماء التجار ونوع بضائعهم وكمياتها ومقدار الرسم الجمركي المقرر على هذه

---

(١)نفسه ، الجزء الأول: أمر منه إلى حبيب أفندي في ٢٥ جمادى الأخر ١٥٢٥هـ/ ٦ سبتمبر ١٨٣٦م، ص ١٤٤ .

(٢) الفلايك : نوع من الزوارق الصغيرة التي تستعمل لنقل الركاب من السفن الكبيرة إلى الساحل . درويش النخيلي : السفن الإسلامية على حروف المعجم ، جامعة الإسكندرية ١٩٧٤م ، ص ١١٦ .

(٣)الأوامر والمكاتبات ، الجزء الثاني ، أمر منه في ١٢ ربيع الأخر ١٢٥٢هـ/١٨٣٦م، مرجع سابق، ص ١٢٤ .

(٤) نفسه : أمر منه إلى مدير الإيرادات في ٢٩ شوال ١٢٥٣هـ/ ٢٥ يناير ١٨٣٨م، ص ٣٠٨ .

البضائع ، إضافة إلى قيامهم بإرسال كشف ببيان إيرادات الجمرك والمنصرف منها والباقي بدون صرف[١]، وبدأ في ترتيب جديد للجمارك حيث أمر بإلغاء جميع الجمارك الموجودة بالسودان نظراً لتعددها وتضارب رسومها بين مصر والسودان، واكتفى بتخصيص جمرك في أسوان لتحصيل الرسوم الجمركية على البضائع الواردة من السودان إلى مصر ، وصدرت أوامره إلى ديوان المعية السنية بالقيام بتعيين شخص يقيم بجهة كروسكو[٢] ويخصص له ختم باسم جمرك أسوان ويعاونه شخص أخر بوظيفة (كمركجي)، وأمر بإلغاء عوايد الدخولية التي كانت تفرض على البضائع الواردة إلى الوجه القبلي والاكتفاء بفرض رسم جمركي يفرض في جمرك أسوان يقدر بـ ١٢% من قيمة البضائع نقدًا أو عينًا مع الاستمرار في إعفاء كل ما يتم تصديره من البضائع المصرية إلى السودان من الرسوم الجمركية[٣]، وخلال عام ١٢٥٨هـ/ ١٨٤٢م ونظراً لقلة الثروة الحيوانية في البلاد صدرت أوامره إلى أمين جمرك القصير بإعفاء الحيوانات التي ترد من بلاد السودان من الرسم الجمركي [٤]، وحاول تجار الرقيق القادمون من السودان

---

(١) ديوان الجمارك : محفظة ١ تركي جمرك الاسكندرية ، ترجمة الوثيقة ١٦ في ١٢٥٢هـ/ اكتوبر ١٨٣٦م .

(٢) كروسكو : قرية تابعة لمركز عنيبة التابع بمديرية أسوان وكانت تابعة من الوجهة المالية لناحية إبريم ثم فصلت عنها عام ١٢٧٢هـ، ومنذ عام ١٨٩٩م أصبحت مقراً لمركز كروسكو، وخلال عام ١٩٠٢م تم نقل مقر المركز إلى بلدة الدر وأطلق عليه مركز الدر . محمد رمزي : القاموس الجغرافي ، الجزء الرابع ، مديريات أسيوط وجرجا وقنا وأسوان ومصلحة الحدود، الهيئة المصرية العامة للكتاب١٩٩٤م، ص ٢٣٦ .

(٣) الأوامر والمكاتبات : الجزء الثاني، أمر لحكمدار السودان في ٢١ شوال ١٢٥٧هـ/ ديسمبر ١٨٤١م، مرجع سابق، ص٣٧٨،٣٧٧

(٤) دفتر ترتيبات الوظائف : أمر إلى الشورى في ٢٩ رجب ١٢٥٩هـ/ ٢٤ أغسطس ١٨٤٣م ، ص ١٢٨ .

التهرب من دفع الرسوم الجمركية حيث أصبحوا يسلكون طريق الوحدات المعروف بطريق أو درب الأربعين[١] أثناء قدومهم إلى مصر ، وبالتالي فهم لا يمرون على جمرك أسوان ، ومن ثم فقد صدرت الأوامر بإنشاء جمرك في أسيوط لتحصيل الرسم الجمركي المعروف برسم داخلية سواء على البضائع أو على الرقيق الوارد إلى البلاد والمقدر بـ ١٢% [٢]، ونتيجة لهذ الاهتمام فقد زادت إيرادات الجمارك، وبلغت في عام ١٢٥٨هـ/ ١٨٤٢م حوالي ٦٤١٧٤ كيسة ، ٣٧٥ قرش، أي ما يصل بالتقريب إلى حوالي ٣% من مجموع الإيرادات كافة والتي بلغت ٢٩٢٦٦٢٥ جنيه مصري ، ٧١٠ مليم[٣] .

وكانت النتيجة الحتمية لعدم وجود لائحة أو قانون منظم يتعامل بموجبه موظفو الجمارك أن أصبح أمناء الجمارك في حالة استفسار دائم من ديوان المعية السنية عن كيفية التعامل مع كل ما يصادفهم من مشكلات جديدة في الجمارك ، ففي ١٧ رمضان ١٢٦٣هـ/ ٢٨ أغسطس ١٨٤٧م خاطب أمين جمرك الاسكندرية ديوان المعية بشأن ما صدر له قبل ذلك من إعفاء جميع الآلات التي ترد باسم الكومبانية الإنجرارية من الرسوم الجمركية، واستغل بعض التجار هذا الأمر لكي يتهربوا من سداد الرسوم الجمركية على بضائعهم التي ترد من الخارج، حيث يقومون ببيعها للكومبانية الإنجرارية داخل الجمرك وذلك قبل سداد ما عليها من رسوم جمركية ، وعند مطالبة الكومبانية بسداد هذه الرسوم

---

(١) درب الأربعين : طريق يمتد لمئات الكيلو مترات يبدأ من أسيوط مروراً بصحراء النقب إلى واحة الخارجة ومنها لطريق الخارجة باريس وبولاق ثم باريس مروراً في الجنوب حتى الحدود الدولية السودانية . الأهرام عدد ٤٦٦٠٥ السنة ١٣٨ في ١٥ رمضان ١٤٣٥هـ/ ١٣ يوليو ٢٠١٤م .

(٢)الأوامر والمكاتبات : الجزء الثاني، أمر إلى شورى المعاونة ، في ١٢ ذو القعدة ١٢٥٧هـ/٢٥ ديسمبر ١٨٤١م، مرجع سابق، ص ٣٧٩، ٣٨٠ .

(٣) أمين سامي : تقويم النيل ، الجزء الثاني ، مرجع سابق ، ص ٥٢١ .

فإنها تمتنع بحجة أنها معفاة من دفعها في الأساس، وصدرت إرادة سنية إلى أمناء الجمارك بضرورة تحصيل الرسم الجمركي على كل ما يتم بيعه من بضائع داخل الجمرك وذلك من الجهة التي تم البيع لها سواء أكانت الكومبانية أم غيرها[١]، كما أرسل مأمور جمارك المحروسة إفادة إلى المالية للاستعلام منها عن الرسم الجمركي الذي يفرض على السكر الوابوري ، وتم إحالة الأمر على مجلس الأحكام المصرية، والذي أفاد في النهاية بأن يتم تحصيل رسم جمركي ٩% على السكر إذا تم تداوله داخل بلاد القطر سواء السكر الخام أو الأبيض الوارد من الوجه القبلي ، أما إذا كان مصدرًا للخارج فيتم فرض نسبة ٣% إضافة إلى ٩% أي يصبح الرسم الجمركي ١٢% ، ونص الأمر على إعفاء السكر الوارد إلى القصر من هذا الرسم[٢].

وخلال عام ١٢٦٤هـ/ ١٨٤٨م خاطب أمين جمرك الإسكندرية ديوان المعية السنية وديوان المالية بشأن الكتب المطبوعة في مطابع بولاق والتي قررت الحكومة إعفائها من الرسوم الجمركية رغبة منها في تخفيض أثمانها من جهة وتشجيع الأهالي على شرائها من جهة أخرى ، ومع ذلك فقد تشكى تجار الكتب وطلبوا من أمين الجمرك السماح لهم بدفع رسم بسيط على هذه الكتب حتى يتمكنوا من استلام الرفتية (مستخلص من الجمرك يثبت قيامهم بدفع الرسوم الجمركية) والتي تعفيهم من دفع الرسوم الجمركية في ميناء الوصول، حيث يتم فرض رسوم جمركية في ميناء الوصول مثل موانئ الأستانة وبلاد الشام تفوق ثمن طباعة هذه الكتب ، ونوقش الأمر في المجلس العمومي، وصدرت الأوامر

---

(١) دفتر ترتيبات الوظائف: إرادة سنية لكمرك الاسكندرية في ٢٧ ذي الحجة ١٢٦٣هـ/ ٥ ديسمبر ١٨٤٧ م، ص١٢٩

(٢) نفسه : ترجمة خلاصة من مجلس الأحكام المصرية في ٢٤ صفر ١٢٦٥هـ/ ١٨ يناير ١٨٤٩م ، ص ١٢٩.

بعدم فرض أي رسوم جمركية على جميع الكتب التي يتم تداولها داخل البلاد ، أما الكتب التي يتم تصديرها للخارج فقد تم تحديد الرسم الجمركي عليها بـ ١٢% ويجب على دار الطباعة القيام بتحرير كشف شهري بجميع أنواع الكتب وثمن كل كتاب ويتم توزيع هذا الكشف على جميع الجمارك التي يتم التصدير منها[١] .

ولم يقتصر أمر الشكوى على تجار الكتب فقط، بل تشكى أيضًا قناصل دولتي فرنسا وبريطانيا لديوان المالية من تحصيل عوايد الدخولية في جمرك بولاق على البضائع التي يذهب بها أصحابها للموالد مثل المولد الأحمدي[٢] والمحددة بـ ١٢% على كل طرد من هذه البضائع ، هذا بخلاف الرسم الجمركي الذي يحدده موظفو الجمارك على هذه البضائع خصوصًا الوارد منها من الخارج والتي قد تم دفع الرسم الجمركي عليها مسبقًا أثناء الإفراج عنها من الجمرك بموجب أوراق بأيدي التجار، ومع ذلك يتم تحصيل الرسم الجمركي عليها مرة أخرى بحجة أن الرسم الأول قد فرض عليها وهي مادة خام، والأن قد تم تصنيعها وتغيرت هيئتها فيلزم دفع رسم جمركي عنها، كما أوردوا في شكواهم أيضًا بأن التجار يتعرضون لدفع كثير من الرسوم الأخرى منها ما هو خاص بعمليات الوزن عند القباني، ومنها ما هو خاص بعمليات النقل ، وأن التعاملات في جميع الجمارك ليست على نسق واحد ، واستشهدوا في ذلك بما يحدث في جمركي دمياط والإسكندرية .

---

(١) دفتر ترتيبات الوظائف : قرار من مجلس العموم في ١٣ شعبان ١٢٦٤هـ/ ١٤ يوليو ١٨٤٨م ، ١٢٩، ١٣٠ .

(٢) المولد الأحمدي : السيد أحمد البدوي من أكبر أولياء مصر يقال أنه من نسل الإمام علي ، انتقل أجداده إلى مدينة فاس، وبها ولد السيد احمد البدوي عام ٥٩٦هـ/ ١١٩٩-١٢٠٠م ، ولقب بعدة ألقاب منها البدوي لأنه كان يلبس اللثام على عادة بدو أفريقيا ، كما لقب بالصامت وبالقدسي . محمد أحمد دهمان : معجم الألفاظ التاريخية في العصر المملوكي ، مرجع سابق ، ص ٢٠١ ، ٢٠٢ .

ففي جمرك دمياط وأثناء التعامل مع التجار الذين يذهبون ببضائعهم إلى الموالد ، يقوم موظف الجمرك بإثبات هذه البضائع ونوعها واسم صاحبها في دفتر خاص، ويتركه يذهب بها للمولد وبعد عودته يتم تحصيل الرسم الجمركي على ما تم بيعه فقط بنسبة ١٢% من قيمة البضاعة، إضافة إلى إعفائه من عوايد الدخولية[١]، أما في جمرك الإسكندرية فالأمر مختلف نوعًا ما حيث يفرض نسبة ٥% رسم جمركي على البضائع الواردة من الممالك الإسلامية وفي ذلك تشويق وترغيب التجار المسلمين في العمل بالتجارة وتنشيطها مع الممالك الإسلامية[٢]، وفيما عدا ذلك يتم فرض رسم جمركي يقدر بـ ١٢% على جميع البضائع ، وهناك بضائع واردة وبأيدي أصحابها رفتيات من جهات أخرى، ولكن في أثناء ذهاب التجار ببضائعهم إلى المولد يتم إثبات هذه البضائع ونوعها في دفاتر خاصة، ويعطى للتاجر تصريح يقدمه للخزينة بالإفراج عن بضائعه، وبعد انتهاء المولد وعودة التجار يتم مقارنة ما تبقى لدى كل تاجر من بضائع مع الدفاتر التي بالجمرك، ويتم تحصيل الرسم الجمركي على ما تم بيعه فقط، وبذلك فهم مختلفون في التعامل مع التجار عن جمرك بولاق حيث يتم تحصيل الرسم الجمركي مرتين على جميع البضائع .

وخاطبت المالية جمرك بولاق بشأن ذلك وطلبت كشوف بعدد الطرود التي وردت إلى الجمرك وذهب بها التجار إلى الموالد في مدة عام ، ومن خلال هذه الكشوف تبين أن عدد جميع الطرود قد بلغ ٢٠٨٣ طردًا، منها بضائع واردة من الخارج قدرت بـ ١٠٤٨ طردًا ، ومنها بضائع وردت مادة خام وتم تصنيعها وبالتالي تغيرت هيئتها وقدرت بعدد ١٠٣٥ طردًا ، وأشار أمين جمرك بولاق بأن

---

(١) دفتر ترتيبات الوظائف : قرار من مجلس العموم في ٢١ جمادى الأخر ١٢٦٤هـ/ ٢٤ مايو ١٨٤٨م ، ١٣٠، ١٣١ .

(٢) ديوان التجارة والمبيعات محفظة ١٨ في ٢٢ رجب ١٢٥٨هـ/ ٢٨ أغسطس ١٨٤٢م .

ما يجري به العمل في الجمرك من تحصيل الرسم الجمركي على البضائع مرتين سوف يعود بالأموال على الخزينة، وتم عرض الأمر على المجلس العمومي والذي أشار في النهاية إلى ضرورة توحيد العمل بجميع الجمارك مع إلغاء العوايد القديمة، وأن يتم تحصيل الرسم الجمركي بنسبة ١٢% من قيمة البضائع، أما بالنسبة لبضائع التجار التي يذهبون بها إلى الموالد فيتم التعامل معها كما في جمرك دمياط مع أخذ التعهدات والضمانات على التجار الغير مشهورين، وبما أن هذه الموالد تكون في أوقات محددة وبالتالي يحدث زحام شديد في الجمارك فيجب على نظار وأمناء الجمارك القيام بتعيين كشافين مؤقتين للكشف على جميع الطرود التي يأتي بها التجار، وندب معاونين من المالية لجمارك المحروسة، ومن ديوان الإسكندرية لجمركها، ومن محافظة دمياط لجمرك دمياط، ومن محافظة رشيد لجمرك رشيد، وبعد انتهاء هذه الموالد يتم رفت الكشافين وإعادة المنتدبين لأماكنهم الأصلية ، إضافة إلى تعيين قباني في كل جمرك يقوم بالوزن مجانًا ويتم صرف رواتب العاملين من إيراد الجمرك الذي يعملون فيه[١] .

وكانت شكاوى التجار البريطانيين من مقدار التعريفة الجمركية ضئيلة إلى حد ما مقارنة بشكاوى غيرهم من التجار، وربما يرجع ذلك إلى أنهم في أغلب الأوقات كانوا يقدرون بأنفسهم قيمة البضائع التي يدخلونها إلى البلاد ، وأن الحكومة كانت نادرًا ما تقوم بمراجعة البيانات التي يدلي بها سواء التاجر المنتمي للجالية البريطانية ، أو التاجر الذي ينتمي إلى جالية أخرى ولكنه يتمتع بشهرة كبيرة في الأعمال التجارية في البلاد، ولم يكن هذا فحسب ، بل تؤكد الوثائق أن بعض وكلاء القناصل كانوا أحيانًا يمتنعون عن دفع الرسوم الجمركية المقررة ، ففي طرسوس امتنع " وكيل القنصل الإنجليزي والتجار الذين تحت

(١) دفتر ترتيبات الوظائف : قرار من مجلس العموم في ٢١ جمادى الأخر ١٢٦٤هـ/ ٢٤ مايو ١٨٤٨م ، ١٣٠، ١٣١ .

حمايته عن تأدية الرسوم الجمركية على الأمتعة التجارية والأرزاق التي تصدر أو تستورد إلى طرسوس حسب النظام التجاري الداخلي[١]" ، وامتنع الخواجة مانولي الفرنسي عن معاينة بضائعه أو دفع الرسم الجمركي عليها[٢] .

ومما يجدر ذكره بأن الشكوى لم تنقطع من جانب التجار في عهد محمد علي خصوصًا من عدم وجود نظام موحد يتم التعامل به في جميع الجمارك ، وتؤكد الوثائق بأن معظم شكواهم كانت بسبب فرض الرسوم الجزافية على بضائعهم وتجارتهم واختلافها في كل جمرك عن الآخر، ففي ٢٥ رجب ١٢٦٤هـ/ ٢٦ يونيو ١٨٤٨م صدر قرار من المجلس العمومي ينص على ضرورة دفع الرسوم الجمركية على الأرز الذي يتم نقله من رشيد إلى الإسكندرية بأسعار جمرك الإسكندرية بدلًا من جمرك رشيد ، وتشكى التجار من جراء ذلك بسبب ارتفاع الأسعار في الإسكندرية ، إضافة إلى أن عمليات البيع هناك تتم بطريق الحوالات[٣]، وأن كبار الذوات يقومون ببيع محاصيلهم في الإسكندرية بأقل من أسعار جمرك الإسكندرية ذاته، وأورد التجار في شكواهم أيضًا بأن الأرز الي يتم تصديره من رشيد إلى الإسكندرية لم يكن جميعه مخصص للتصدير، بل يتم بيع جزء كبير منه داخل الإسكندرية ومن ثم فسوف تتم محاسبتهم على أن الأرز مخصص جميعه للتصدير ، ومن ثم فقد أعلنوا عن رغبتهم في تحصيل الرسم الجمركي منهم صنف عين ، إلا أنهم وجدوا معارضة شديدة من ديوان المالية، والتي تمسكت بأن يتم تحصيل الرسم الجمركي عن الأرز الذي يخرج من رشيد

---

(١) ديوان التجارة والمبيعات : محفظة ١٣ أمر إلى بوغوص بك في ٢٤ صفر ١٢٥٥هـ/ ٨ مايو ١٨٣٩م . عبدالمنعم إبراهيم الجميعي : مرجع سابق ، ص ٢٨ .

(٢) دفتر مجموع أمور إدارة وإجراءات : إفادة من المعية في ١٢٧٤هـ/ ١٨٥٧م، ص ٤٤٤.

(٣) الحوالات : مفردها حوالة بمعنى الشهادة أو الكفالة يحول بها المال من جهة لأخرى . المعجم الوسيط : الجزء الأول ، مرجع سابق ، ص ٢٠٨ .

في جمرك الإسكندرية ، واعترض محافظ رشيد على إفادة ديوان المالية حيث أن جمرك رشيد سوف يفقد بتطبيق هذا الإجراء جزءًا كبيرًا من إيراداته ، خصوصًا وأن هذه الإيرادات تساهم بشكل كبير في مصروفات بندر رشيد ، ونظرًا لهذا الخلاف فقد تم إحالة الأمر على المجلس العمومي والذي قرر بأن الأرز المخصص للتصدير يتم دفع الرسم الجمركي عليه بجمرك الإسكندرية مع أخذ التعهدات الكافية على تجار الأرز بهذا الشأن، أما الأرز الذي يتم تداوله داخل البلاد فيجب تسديد الرسم الجمركي عنه في جمرك رشيد، وفي حال حدوث عجز واضح في إيرادات جمرك رشيد فيتم تدارك الأمر بمعرفة ديوان المالية حيث تقوم بتسديد هذا العجز[1].

إيرادات الجمارك : قام محمد علي بإحكام قبضته على الجمارك وعمل على تنظيمها حتى يتمكن من مضاعفة إيراداتها وتحقق له ما أراد ، وأصبحت الإيرادات الجمركية من أهم الإيرادات التي اعتمد عليها، ففي عام ١٢٣٧هـ/١٨٢٢م بلغت إيرادات الجمارك حوالي ٣٨٩٨ كيسة ، ٤٨٤ قرش ، ٩ بارات، وذلك من إجمالي إيرادات الحكومة والتي بلغت ٢٧٦٧٣ كيسة، ٤٠٩ قرش ، ٤ بارات ، أي ما يعادل ١٥ % من مجموع الإيرادات، وبلغت إيرادات الرسوم الجمركية التي فرضت على التجارة الداخلية ما يقرب من ٥% من مجموع الإيرادات ، حيث تم تحصيل ما يقرب من ١٦٤ كيسة ، ١٠٢ قرش ، ٢٧ بارة من التجار الجلابة[2] الواردة من بلاد السودان، وما يقرب من ١٨ كيسة ، ١١١ قرش ، و٣٠ بارة من البن

(١) دفتر ترتيبات الوظائف : قرار ١٢٦٤هـ/ ١٨٤٨م ، ص ١٣١ ، ١٣٢ .

(٢) الجلابة : هم التجار الذين يعملون في تجارة العبيد السود . أحمد أمين : قاموس العادات والتقاليد والتعابير المصرية ، القاهرة ١٩٥٣م ، ص ٢١٤ .

والعطور الواردة من بندر القصير إلى بندر قنا[١]، ولم يترك محمد علي أي مورد مالي إلا ووضعه تحت سيطرته، فبعد انتهاء الحرب الوهابية أضاف محمد علي إلى هذه الجمارك أيضًا جمرك جدة ، ففي ١٢ جمادى الأولى ١٢٣٧هـ/ ٣ فبراير ١٨٢٢م كان إيراد جمرك جدة بعد المنصرف حوالي ٥٦٥ ريال فرنسي[٢].

ونتيجة لهذا الاهتمام فقد شهدت الجمارك زيادة ملحوظة في إيراداتها عامًا بعد الآخر ، ففي عام ١٢٤٨هـ/ ١٨٣٣م بلغ مجموع جميع إيرادات الدولة حوالي ١٦٠٨٥١٥٠٠ فرنك ، بينما بلغت إيرادات الجمارك بمفردها حوالي ٤٥٠٠٠٠٠ فرنك أي أنها قد مثلت نسبة ٢٨% تقريبًا مما يؤكد أهميتها بالنسبة لخزينة الدولة ، وفي عام ١٢٤٩هـ/ ١٨٣٤م بلغ مجموع الإيرادات حوالي ٦٢٧٧٨٢٥٠ فرنك ، بينما بلغت ايرادات الجمارك فقط حوالي ٣٠٧٠٥٠٠ فرنك أي أن نسبتها قد مثلت ما يقرب من نسبة ٤٨% تقريبًا[٣]، وغالبًا كانت معظم هذه الإيرادات يتم تحصيلها من جمركي الإسكندرية وبولاق، وبما أن جمرك الإسكندرية يُعَد من أكبر جمارك القطر المصري استقبالاً للسفن الواردة بالضائع فقد كان الاهتمام بأمر هذا الجمرك على درجة كبيرة من الأهمية، كما انفرد هذا الجمرك دون غيره بأن خصصت له الحكومة قوارب أطلق عليها (قوارب الديوان)

---

(١) أمين سامي : تقويم النيل ، الجزء الثاني ، الطبعة الثانية، دار الكتب والوثائق القومية ، القاهرة ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٣م ص ٣٠١ ، ٣٠٢ .

(٢) الريال الفرانسة يساوي في مصر ٣٧٠ نصف فضة أي ٩ قروش ، وفي بلاد الشام يساوي ٣٠٠ نصف فضة فقط وكان محمد علي يرسل إلى وكلائه بالشام ألف كيسة شهريا من أنصاف الفضة ليأتوه بدلاً منها بريالات فرانسة فيضيف عليها ٣ أمثالها نحاس يضربها فضة عددية فيربح بذلك ربحا كبيرا . عبدالرحمن فهمي محمد : النقود العربية ، ماضيها وحاضرها ، المكتبة الثقافية ، القاهرة ١٩٦٤م ، ص ١٢٤ .

(٣) أ . ب . كلوت بك : مرجع سابق ، ص ٤٩٢ .

وتنحصر مهمتها الأساسية في مقابلة السفن القادمة من الخارج ونقل بضائعها إلي ديوان جمرك الإسكندرية لتقدير وأداء الرسوم الجمركية عليها .

اعتمد محمد علي بشكل كبير على إيرادات هذه الجمارك واستغلها في سد احتياجات الدولة المالية، وفي دفع رواتب الموظفين والعربان، وفي بعض الانشاءات المدنية أو العسكرية سواء في المديريات أو المحافظات ، إضافة إلى قيامه بدفع المتأخرات المالية الخاصة بالتجار الأجانب[١]، ففي ٢٦ ربيع الاخر ١٢٣٢هـ/ ١٢ فبراير ١٨١٧م تم تخصيص مبلغ ٢٠٠ قرشاً من إيراد جمرك الاسكندرية للشيخ حسين أبو ضفار من مشايخ عربان أولاد علي، كما تم تخصيص ٨٨٣ كيسة من إيراد الجمرك لبعض المصالح الحكومية[٢]، وفي عام ١٢٣٧هـ/١٨٢٢م صدرت الأوامر بصرف مرتبات قضاة المدينة المنورة وقضاة مكة من إيرادات جمرك جدة[٣]، وفي ٥ رمضان ١٢٥٠هـ/ ٤ يناير ١٨٣٥م صدرت أوامره إلى محافظ دمياط بالبدء في إنشاء مكتب السنانية البيادة المشاة بمعرفة مفتش عموم المكاتب سليمان باشا على أن تخصص المبالغ المالية له من إيراد جمرك دمياط[٤]، كما أصدر أوامره لأمين جمرك الإسكندرية في ٢٥ صفر من عام ١٢٥٩هـ /فبراير ١٨٤٣م يطلب منه إرسال ١٠٠٠ كيسة نقدية من

---

(١) تم صرف مبلغ ٢٣٠١ كيس نقدية من جمرك الاسكندرية إلى الخواجة توسيجة . ديوان الجمارك : محفظة ١ ، أمر منه إلى أمين جمرك الاسكندرية في ١٢ من ذي الحجة ١٢٦١هـ/ ١١ ديسمبر ١٨٤٥م.

(٢) ديوان الجمارك : محفظة ١ ، أمر منه إلى أمين جمرك الاسكندرية في ٢٦ ربيع الاخر ١٢٣٢هـ/ ١٢ فبراير ١٨١٧م.

(٣) الأوامر والمكاتبات : الجزء الأول ، أمر في عام ١٢٣٧هـ/ ١٨٢٢م ، مرجع سابق، ص ٦٤ ، ٦٦ .

(٤) المرجع السابق ، أمر منه إلى محافظ دمياط في ٥ رمضان ١٢٥٠هـ/ ٤ يناير ١٨٣٥م ، ص ٤١١ .

إيرادات الجمرك إلى مفتش عموم الفابريقات لصرف أجور العمال المتأخرة ، كما أصدر أمره الثاني لأمين جمرك الإسكندرية في نفس اليوم بإرسال مبلغ ٦٩٧،٥٠ قرشاً من إيرادات الجمرك لعثمان بيك لصرف أجرة الأنفار المستخدمين في أشغال الترع والجسور بجفالك البحيرة ، وإرسال مبلغ ٢٠٧،١٦٣ قرشًا لمفتش جفالك الشرقية ، وإرسال مبلغ ١٢٣،٩٩٤ قرش لمفتش جفالك كفر الشيخ ، وإرسال مبلغ ١٢٨،١٢٦ قرشًا إلي مفتش جفالك نبروة ، ومبلغ ٥٤٩١ قرشًا إلي مفتش جفالك البحيرة وذلك لصرف أجور الأنفار المستخدمين في هذه الجفالك ، كما أصدر أوامره أيضًا لأمين جمرك الإسكندرية بإرسال مبلغ ٨٦٢ كيسة نقدية من حاصلات الجمرك لصرف أجور العساكر المستخدمين بجفالك الشرقية ، وأمر آخر بإرسال مبلغ ٢٢٣،٥٣٧ قرشًا لمدير جفالك الدقهلية لتسوية الاستحقاقات المتأخرة لمستخدمي الجفالك ، وصدر أمر منه إلى أمين جمرك الاسكندرية بضرورة إرسال مبلغ من إيراد الجمرك إلى صراف محافظة رشيد لصرف استحقاق المدفعية ، وأمر آخر إليه أيضًا بصرف أجرة عمال مستخدمين في ديوان عموم البحرية[١] .

ويبدو أن محمد علي قد كلف جميع أمناء الجمارك بضرورة توفير الأموال التي يتم الصرف منها على أجور العمال أو على الإنشاءات التي تقع في دائرة كل جمرك ، وفي حالة عجز أمين الجمرك عن توفير الأموال اللازمة كان محمد علي يأمر أمين جمرك الإسكندرية بضرورة توفير الأموال الباقية وإرسالها إلى الجمرك المطلوبة له هذه الأموال .

---

(١) ديوان الجمارك : محفظة ١ ، أمر من الجناب العالي إلى أمين جمرك الاسكندرية في ١٢٥٩هـ/ ١٨٤٣م، وفي عام ١٢٦٣هـ/ ١٨٤٧م .

المشكلات التي واجهت محمد علي في إدارة الجمارك:

رغم اهتمام محمد علي بإيرادات هذه الجمارك إلا أنه قد عانى كثيراً من بعض المشكلات كان من أهمها : عدم وجود لائحة جمركية أو قواعد ثابتة تنظم قيمة الرسوم علي البضائع الواردة والصادرة من هذه الجمارك، ففي جمركي سواكن ومصوع كانت الرسوم الجمركية أعلى من الرسوم الجمركية في جمركي الاسكندرية والسويس مما أدى إلى رواج التجارة فيهما عن سواكن ومصوع، ونتيجة لذلك كثرت الشكاوى من جمرك سواكن لعدم ورود بضائع التجار إليه(١)، أيضًا من المشكلات التي واجهت محمد علي كثرة الاختلاسات والتهرب الجمركي، وإن كان محمد علي قد اتخذ التدابير الأمنية اللازمة، وقام بتعيين أشخاص بوظيفة "البصاص" لمراقبة العمل في الجمرك والإبلاغ عن المتهربين من سداد الرسوم الجمركية ،إضافة إلى وجود عدد كبير من " الجاويشية " و" القواصة العرب والترك" لحماية النظام بالجمارك، إلا أن الجمارك وخصوصًا جمرك الاسكندرية ظل يعاني من الاختلاسات والفساد الإداري، أما أكبر المشاكل التي واجهت محمد علي فكانت في خضوعه لتنفيذ المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي عقدها الباب العالي مع الدول الأجنبية والتي وقفت حائلاً أمام استكمال سياساته الاحتكارية في التجارة الخارجية، ومن ثم التحكم الكامل في الصادرات والواردات وخاصة بعد تنفيذه لمعاهدة بالطة ليمان التجارية عام ١٨٣٨م.

ورغم ذلك يمكن القول بأن محمد علي قد استفاد من وجود هذه الجمارك ماديًا وسياسياً ففي الجانب المادي زاد الدخل القومي للبلاد وارتفع من خلال إيرادات هذه الجمارك ، ففي عام ١٢٣٨هـ/ ١٨٢٣م كانت قيمة الواردات بالقرش حوالي ٠٨٠٤٥١٩٧٥ ، وقيمة الصادرات حوالي ١٥٨٤٧٦٤٦٠ قرش ، وخلال عام١٢٥٨هـ/ ١٨٤٢م بلغت قيمة الواردات ٢٤٧٠٩٢٠٠٠ قرش ، وقيمة

(١) عبد المنعم إبراهيم الجميعي : عصر محمد علي ، مرجع سابق ، ص ٢٧.

الصادرات ١٨٠٦٨٨٠٠٠ قرش ، أي زادت في مدة ١٩ عام بنسبة ٥٦% تقريباً[١] .

أما الجانب السياسي فقد استخدم محمد علي رسوم الجمارك أحيانًا كورقة سياسية ووسيلة من وسائل الضغط السياسي خصوصًا مع الدول الأوربية ، فعلى سبيل المثال ونظرًا لعلاقته الجيدة في ذلك الوقت مع فرنسا فقد صدرت أوامره إلى أمين جمرك الإسكندرية " بإعطاء الأرزاق اللازمة للسفينة الحربية الفرنسية الراسية في ميناء الإسكندرية وقيدها في دفاتر المصروفات " ، وعلي العكس من ذلك فقد طلب من أمين جمرك الإسكندرية تحصيل كامل المبالغ المطلوبة من قنصلية إسبانيا بالإسكندرية[٢]، وكان قد أصدر أوامره بعدم "تحصيل رسوم جمركية من الشريف إدريس الذي جاء من طرف سلطان المغرب"[٣]، وكذلك أمره الصادر إلى أمين جمرك الإسكندرية بشأن صرف جميع المبالغ المستحقة لقنصل دولة النمسا، وهو ما يوضح جانب من علاقاته السياسية بهذه الدول الأجنبية .

---

(١) علي مبارك : الخطط التوفيقية، الجزء السابع، مرجع سابق، ص ٥٩ .

(٢)ديوان الجمارك : محفظة ١ تركي من الجناب العالي إلى أمين جمرك الاسكندرية ١٢٦٢هـ/ ١٨٤٦م .

(٣) نفسه : إلى راتب أمين جمرك الاسكندرية في ٤ ربيع الاخر ١٢٦٢هـ/ ٣١ مارس ١٨٤٦م .

الجمارك في عهد سعيد باشا :

ظلت إدارة الجمارك تدار بنفس الأنظمة التي كانت تدار بها في عهد محمد علي دون وضع قانون أو لائحة تنظم أعمالها، وظلت تخضع في إدارتها لصدور أمر عال أو لإفادة ترد للجمارك من المالية، أو لصدور قرار من المجلس العمومي أو مجلس الأحكام ، ففي ٢٦ محرم ١٢٧١هـ/ ١٨ اكتوبر ١٨٥٤م وردت إفادة من محافظ القصير إلى المالية بشأن شكوى حجاج بيت الله الحرام من الرسم الجمركي الذي يفرض على طعامهم وأمتعتهم الشخصية في جمرك القصير عند ذهابهم لأداء الفريضة، وصدر قرار من مجلس الأحكام لأمناء جمارك السويس والقصير ومصر والإسكندرية بإعفاء الحجاج من الرسوم الجمركية سواء على الأطعمة التي يأخذونها معهم أو الهدايا التي يأتون بها[١] .

ويبدو أن سعيد باشا قد حاول تنشيط التجارة الخارجية والداخلية في البلاد وبالتالي فإن عهده قد شهد كثيرًا من الإعفاءات الجمركية ، فبالنسبة للتجارة الخارجية صدرت أوامره بتخفيض الرسم الجمركي على البضائع التي ترد في هيئة مادة خام من الممالك الإسلامية إلى ٥% ، وعدم تحصيل أي رسوم أخرى عليها بعد تصنيعها وتغيير هيئتها، كما صدرت أوامره بإعفاء كل ما يرد من الأقطار السودانية إلى البلاد من جمال وأبقار وأغنام من الرسوم الجمركية[٢]، أما باقي البضائع السودانية مثل سن الفيل والصمغ فهذه البضائع إن كانت مخصصة للتصدير عن طريق جمرك الإسكندرية فيجب تحصيل رسم مرور على هذه البضائع في جمرك اسوان بواقع ٣% وتختم بخاتم الجمرك على أنها بضاعة مارة

---

(١) دفتر ترتيبات الوظائف : خلاصة ٢٧١ من مجلس الأحكام في ٢٤ ربيع الأول ١٢٧١هـ/ ١٨٥٤م ، ص١٢٤.

(٢) دفتر مجموع أمور إدارة وإجراءات : أمر للمالية في ٧ رمضان ١٢٧١هـ/ ٢٣ مايو ١٨٥٥م ، ص ٤٤٤.

من كمرك أسوان ،ويتم تحصيل رسوم التصدير في جمرك الاسكندرية ، أما إن تم تداولها وتوزيعها داخل البلاد فيفرض عليها رسم جمركي ٥% ، وظلت الأمور مع البضائع السودانية تسير بهذا الشكل إلى أن تم اعتبار جمرك أسوان من جمارك الحدود وأصبح مسؤولاً عن الصادر والوارد من جهات السودان ودارفور فتم فرض الرسم الجمركي ١٢% على البضائع في جمرك أسوان ويعطى لصاحب البضاعة ما يفيد أنه قد سدد الرسوم كاملة في هذا الجمرك، واستمر النظام يسير بهذا الشكل حتى عام ١٢٧٧هـ/ ١٨٦٠م حيث صدر الأمر العالي بإلغاء هذا الجمرك [١].

ونظرًا للشكاوى التي كانت ترد من التجار بأنه يتم العبث ببضائعهم بعد خروجها من الجمرك ، فقد أمر سعيد باشا بعدم تفتيش أي بضائع تكون قد خرجت من الجمارك حتى وإن تبين بأن هذه البضائع مهربة فالمسئولية تعود كاملة على أمناء الجمارك[٢] وتم التنبيه على أمناء الجمارك بعدم حجز أي بضائع في الجمارك تكون معرضة للتلف، ففي ٩ محرم ١٢٧١هـ/ ١ أكتوبر ١٨٥٤م تشكى بعض التجار إلى محافظ الإسكندرية من قيام أمين جمرك الإسكندرية بحجز بضائعهم الواردة من طرابلس وعدم السماح بالإفراج عنها، إضافة إلى رفضه قبول أوراق الرسوم الجمركية التي قاموا بدفعها في جمرك طرابلس، كما رفض أيضًا التوقيع على أن هذه البضائع غير مقبولة حتى يتمكنوا من اتخاذ الاجراءات القانونية ضده ، وبعد التحقيق في أمر شكواهم تبين أن

---

(١) دفتر ترتيبات الوظائف : أمر لمحافظة مصر في ١٧ محرم ١٢٧١هـ/ ٢٨ سبتمبر ١٨٥٥م ، ص ١٢٧، ١٢٨،١٣٠، دفتر مجموع أمور إدارة وإجراءات : أمر صادر للمالية في عام ١٢٧٤هـ/١٨٥٨م، ص ٤٤٤.

(٢) دفتر ترتيبات الوظائف : أمر للمالية في ٢ ربيع الأخر ١٢٧١هـ/ ٢٢ نوفمبر ١٨٥٤م ، ص ١٢٤ .

سبب قيام أمين الجمرك بحجز بضائعهم هو أن التجار يحاولون التهرب من الرسم الجمركي فهم يملكون بأيديهم أوراق تفيد بقيامهم دفع هذا الرسم على بضائعهم في جمرك طرابلس، علمًا بأن هذه البضائع لا ترد إلا من تونس أو صفاقس عن طريق مالطة، ولا يتم دفع أي رسوم جمركية عليها في مالطة بل يتم ذلك دائمًا في جمرك الإسكندرية ، وأن ما قام به التجار من تلاعب هو محاولة للاستفادة بفرق الثمن ما بين جمرك الإسكندرية وجمرك طرابلس، وصدرت الأوامر بضرورة الإفراج عن البضائع الخاصة بالتجار ما داموا قد سددوا الرسوم الجمركية في طرابلس، بعد التأكد من أن البضائع التي وردت مطابقة للكشوف التي بأيديهم[١].

وبالنسبة للتجارة الداخلية فقد نصت أوامره على إعفاء البضائع والمواد الخام التي ترد من الأرياف إلى البنادر من الرسوم الجمركية ، وفي حال تمت صناعتها داخل البلاد وخصصت التصدير مثل الطرابيش التي يتم تصنيعها في فابريقة فوه فيفرض عليها رسم جمركي ١٢%[٢] ، كما ألغى سعيد باشا ضريبة الدخولية وجميع العوايد التي كانت مفروضة على مصلحة الخضرة في الإسكندرية ورشيد ، والعوايد التي كانت مفروضة على الأغنام التي يتم نقلها داخل البلاد بغرض ذبحها وبيع لحومها[٣]، كما اعتنى بالملاحة الداخلية لخدمة التجارة،

---

(١) دفتر ترتيبات الوظائف: أمر إلى أمين جمرك الإسكندرية في٩ محرم ١٢٧١هـ/ ١ أكتوبر ١٨٥٤م، ص ١٢٦ ، ١٢٧

(٢) دفتر ترتيبات الوظائف : أمر إلى محافظ المحروسة في ربيع الأخر ١٢٧١هـ/ يناير١٨٥٥م ، ص ١٢٧.

(٣) أمين سامي: الجزء الثالث ، أمر عالي لمحافظة الإسكندرية في ٨ شوال ١٢٧٢هـ/ ١٨٥٦م، مرجع سابق، ص ١٦٥.

فأنشأ شركتين للملاحة ، إحداهما بحرية والأخرى نيلية، والهدف من الأخيرة هو نقل البضائع والمسافرين داخليًا بطريق النيل [١] .

وإذا كان سعيد باشا قد حاول تنشيط التجارة الداخلية، والعمل على تخفيف الرسوم الجمركية عن التجار، إلا أن الجمارك ظلت تعاني من الفساد الإداري وكثرة الاختلاسات وبلغ الفساد الإداري مبلغه في جمرك الإسكندرية وتوابعه مثل جمرك المحمودية، حيث بلغ عدد العاملين فيهما ١٧٧ فردًا يتقاضون رواتب قدرت بحوالي ٣٦٦٧٦ قرشاً و ١٢ فضة ، وشرع سعيد باشا في وضع ترتيب جديد للجمارك يقضي على هذا الفساد، ففي ١٨ محرم ١٢٧١هـ/ ١٠ أكتوبر ١٨٥٤م صدرت أوامره بضرورة تقليص عدد العمال في جمرك الإسكندرية والمحمودية، وكانت النتيجة أن تم توفير حوالي ٣٢٨٣ قرشًا، وتم رفت ٧٠ فردًا من الجمرك وأصبح العدد الإجمالي للعاملين ١٠٧ فردًا بيانهم كالآتي:

وظيفة المستخدم		قيمة الفرق		الراتب بعد التعديل		الراتب قبل التعديل	
		قرش	فضة	قرش	فضة	قرش	فضة
قول أغاسي محمد سعيد أفندي		٢٨٧	٣٠	٨٠٠	.	١٠٨٧	٣٠
يوزباشي كاتب تركي مستجد		٥٩٩	١٠	.	.	٥٩٩	١٠
يوزباشي مصطفى قبودان		٥٩	١٠	٥٤٠	.	٥٩٩	١٠
يوزباشي محمد عفيفي يظل برتبته		٩٩	١٠	٥٠٠	.	٥٩٩	١٠
معاونين أساكل	يوزباشي ياقوت أفندي	٢٣٩	١٠	٣٦٠	.	٥٩٩	١٠
	يوزباشي رجب أفندي	٢٣٩	١٠	٣٦٠	.	٥٩٩	١٠
ملازم محمد قبودان معاون الفحم		١١٠	.	٣٩٣	٦	٤٠٣	٦
ملازم علي قبودان معاون		١١٠	.	٣٠٣	١٥	٤١٣	١٥

(١) عبدالرحمن الرافعي: عصر اسماعيل، الجزء الأول، الهيئة العامة للكتاب ٢٠٠١م، ص ٣٢، ٣٩ .

مخزنجي						
ملازم مترجم حسن أفندي	٦٠	.	٣٤٢	١٥	٤٠٣	١٥
مثمن ثاني	١٥٠	.	٦٠٠	.	٧٥٠	.
كاتب المانيفستو	١٠٠	.	٣٠٠	.	٤٠٠	.
عتالين قبانية مستجدين عدد ٣	٢١٠	.	.	.	٢١٠	.
عدادين البضائع عدد ٣	١٥٠	.	٧٠٠	.	٨٥٠	.
مساعدين المخزن عدد ١٢	٧٥	.	٢٥٠	.	٣٢٥	.
نشانجي عدد ١	٢٥	.	١٠٠	.	١٢٥	.
برابرة خفراء عدد ٧٧ [1]	٧٧٠	.	٤٦٢٠	.	٥٣٩٠	.

ورغم العدد الكبير في خفراء الجمارك إلا أن تهريب البضائع داخل البلاد ظل منتشراً ، وللحد من عمليات التهريب صدرت الأوامر بأنه في حال ضبط البضائع المهربة يتم مضاعفة الرسوم الجمركية عليها، على أن يعطى نصف المبلغ للخفير الذي قام بعملية الضبط ، وبالتالي حرص الخفراء على ضبط البضائع التي يشملها الرسم الجمركي فقط ، أما البضائع التي لم يشملها الرسم الجمركي بحكم أن تواردها إلى البلاد ممنوع من الأساس مثل البارود فقد كان بعض الخفراء يساهمون في تهريبها نظير مبالغ مالية يتقاضونها من المُهَرِب ، وانتشر الأمر بصورة جعلت الحكومة تفرض على هذه البضائع رسومًا جمركية، وفي حال ضبط المُهَرَب منها يتم مضاعفة الرسم الجمركي عليها وإعطاء الخفير نصف المبلغ ، ومع ذلك ظل التلاعب في الجمارك مستمر، ففي جمرك السويس كان يتم التلاعب في صنف الشمع السكندري الوارد من جدة ومصوع وسواكن، وفي بعض الأحيان كان يتم التحرير ورقيًا بوروده وهو لم يرد في الأساس ، أو

(١) أمين سامي : الجزء الثالث، أمر عال لكمرك الإسكندرية في ١١ محرم ١٢٧١هـ/ ١٨٥٤م، مرجع سابق ، ص٩٣

ورد منه مقدار ضئيل مخالف للمقدار المحرر في الأوراق والكشوف[١]، وفي جمرك الإسكندرية كان يتم فرض رسوم تعرف بعوايد الأسكلة[٢] على الحطب قدرت بخمسة قروش عن كل قنطار حطب رغم أنه معفي من الرسوم الجمركية[٣].

ومما يجدر ذكره أن عدم وجود تنسيق بين إدارات الجمارك قد فتح أبوابًا كثيرة للتلاعب ففي جمرك الاسكندرية تشكى أمين الجمرك لديوان المالية مرارًا من أن موظفي جمرك باب النصر يقومون بالتوقيع على كشوف لبضائع يتم تصديرها من ميناء الإسكندرية بدون معاينة وفي أغلب الأحوال تكون هذه البضائع مخالفة لحقيقة البضائع المدونة بهذه الكشوف ، إضافة إلى أن جمرك الاسكندرية لا يستطيع القيام بتحصيل أي رسوم جمركية عليها حيث أنه قد تم دفعها مسبقًا في جمرك باب النصر، وألزم ديوان المالية جميع التجار الذين يتعاملون مع جمرك باب النصر ويريدون تصدير بضائعهم إلى الخارج أن يحرروا بيانًا بنوع بضائعهم ويرسلوه مع أوراق الرسم الجمركي إلى جمرك الإسكندرية ، كما هو الحال في البضائع التي ترد من جمرك السويس والقصير ، كما أقرت المالية بنقل مقر

---

(١) دفتر ترتيبات الوظائف : ترجمة أمر صادر لكمرك الإسكندرية في ٢١ ذو القعدة ١٢٧٣هـ/ ١٢ يوليو ١٨٥٧م ، ص ١٢٨ ، وأمر لمحافظة السويس في ٣ صفر ١٢٧٣هـ/ ٢ اكتوبر ١٨٥٦م ، ص ١٣٠.

(٢) الأسكلة : scala دخلت التركية بصيغة أسكلة وتطلق على الألواح الخشبية التي تثبت أفقيًا على المباني ليقف عليها البناؤون وهي السقالة في العربية الدارجة ، وتطلق على رصيف الميناء البحري ، ثم توسع فيها فأطلقت على الميناء . أحمد السعيد سليمان : مرجع سابق ، ص ١٦ .

(٣) دفتر ترتيبات الوظائف : أمر لمحافظة الإسكندرية في ١١ رمضان ١٢٧٥هـ/ ١٣ إبريل ١٨٥٩م، ص ١٢٨ .

جمرك باب النصر إلى جهة[١] الصالحية[٢] حيث هو في الأساس مخصص للبضائع الصادرة والواردة من بلاد الشام ، وبعدما تم نقل مقر الجمرك تشكى التجار الأوربيين والمحليين من نقل هذا الجمرك، وأوضحوا في شكواهم بأن الصالحية صحراء ولا يوجد بها أماكن مخصصة لحفظ البضائع، إضافة إلى أن الجَمَّالة (أصحاب الجمال التي تقوم بنقل البضائع) لا يرغبون في التوجه إلى الصالحية بسبب كثرة الذباب المهلك للجمال، ويرغبون في إعادة الجمرك إلى المحروسة مرة أخرى ، وتم عرض الأمر على المجلس الخصوصي الذي أقر بعودة الجمرك إلى باب النصر مرة أخرى على أن تقوم نظارة المالية بتعيين ناظر لهذا الجمرك يكون له معرفة وخبرة سابقة بأمور الجمارك، ويعاونه بعض المستخدمين ولا يتم التصريح للبضائع بالمرور دون معاينة[٣]، ويبدو أنه قد تم فصل جمرك كرداسة وجمرك مصر القديمة من جمرك بولاق وتم إلحاقهم بجمرك باب النصر، وشمل هذا الجمرك في عام ١٢٧٣هـ/ ١٨٥٧م عدداً من الموظفين يمكن الإشارة إليهم في هذا الجدول.

---

(١) نفسه : قرار المجلس الخصوصي في ١٣ رجب ١٢٧٥هـ/ ١٥ فبراير ١٨٥٩م، ص ١٢٤، ١٢٥ .

(٢) الصالحية : بلدة تابعة لمركز فاقوس بمحافظة الشرقية ، أنشأها الملك الصالح نجم الدين أيوب سنة ٦٤٤هـ بين مصر والشام لتكون منزلة للعساكر عند ذهابهم إلى الشام أو عودتهم منها . محمد رمزي : القاموس الجغرافي للبلاد المصرية ، القسم الثاني ، الجزء الأول ، المحافظات ومديريات القليوبية والشرقية والدقهلية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٤م ، ص ١١٢ ، ١١٣.

(٣) دفتر ترتيبات الوظائف : قرار المجلس الخصوصي في ١٣ رجب ١٢٧٥هـ/ ١٥ فبراير ١٨٥٩م، ص ١٢٤، ١٢٥ .

الاسم	الوظيفة	الراتب وبدل التعيين		الإجمالي بالقروش
		راتب قرش	بدل تعيين	
شاهين	أمين الجمرك	٢٣٢٥	٢٧٠،١٥	٢٥٩٥،١٥
أنطونيوس لوقا	باشكاتب الديوان	٥٠٠		
ميخائيل حنا	كاتب بالديوان	٣٥٠		
المعلم بليد جلبي	كاتب	٢٥٠		
الشيخ حسين محمد	صراف الديوان	٢٥٠		
محمد مصطفى	مخزنجي الديوان	٥٠		
الخواجة نخلة يعقوب	متمنجي(يبدو أنه بدل مقدمي البضائع)	٢٠٠		
صالح حنا	كشاف بالديوان	٥٠		
حداد أباظة	قواص عرب	٤٥		العدد ٣
جرجس يوسف	ناظر بجمرك كرداسة	١٥٠		
محمد أبو النيل، حسن أبو سمك	قواص بجمرك كرداسة	٤٥		العدد ٢
غطاس واصف	معرف بجمرك مصر القديمة	٥٠		(١)

ونتيجة لكثرة المخالفات التي كانت تحدث في الجمارك والتي ساهم في انتشارها بعض من موظفي الجمارك، حاول سعيد باشا تضييق الخناق عليهم من خلال إعادة تنظيم للوظائف الجمركية، حيث قام بتعيين رجال الفرق العسكرية في المناصب القيادية ، ومعاونيهم في هذه الوظائف من العاملين في الوظائف الحكومية ولهم خبرة سابقة في القيادة ، على أن يتولى كل منهم منصب قيادي

(١) ديوان الجمارك : استحقاقات جمرك باب النصر ١٢٧٣هـ/ ١٨٥٧م ، كود ٣٠٤٣٠٠٠٩٠١ .

يتفق مع الدرجة المالية التي هو عليها، كما جعل لكل وظيفة معاون خاص بها ويعد هو المسئول عن جميع المخالفات التي يرتكبها جميع الموظفين العاملين تحت إمرته ، ففي جمرك الاسكندرية قام بتعيين المير لواء[1] مصطفى بك أنور وكيلًا لعموم الجمارك براتب ٦٠٠٠ قرشًا ، وبهجت بك سعيد أميناً لعموم الجمارك براتب ٥٠٠٠ قرشًا ، محمد سعيد أفندي ناظرًا لعموم الأساكل براتب ٢٥٠ قرشًا ، ويعاونه في هذه الوظيفة عبدالله أفندي براتب ٢٠٠٠ قرشًا، وللحد من عمليات التهريب قام بتعيين محمود أغا بوظيفة معاون مرور بالرياحات والغفر بالجمرك براتب ١٢٠٠ قرشًا ، كما قام بتعيين معاونين للمرور بحدود الجمارك وتختلف رواتبهم باختلاف درجاتهم ما بين ٥٠٠ قرشًا و ٤٠٠ قرشًا ، إضافة إلى مأمور لطائفة الشيالين براتب ٦٠٠ قرشًا ، ومعاون لتصدير البضائع براتب ١٢٠٠ قرشًا ، ورئيس لحسابات الجمارك براتب ١٠٠٠ قرشًا ، وأصبح هناك كاتب خاص باليومية وآخر للأمانات وثالث للتحريرات يعاونهم كاتب للمراجعة، وأصبح هناك باشكاتب لكل مهنة من هذه المهن الصيارفة والقبانية والكشافين والمخزنجية ، وتم تعيين فراش وقهوجي للجمرك براتب ١٢٥ قرشًا لكل منهما ، وأيضًا قام بتخصيص حكيم في كل جمرك براتب ٣٥٠ قرشًا يعاونه مندوبون من أفراد الصحة للكشف عن الأطعمة والمواشي الواردة إلى البلاد مما استلزم معهم إنشاء أماكن للحجر الصحي في الجمارك ، ويكفي أن نذكر أن العدد الإجمالي لجميع الوظائف في جمرك الاسكندرية وتوابعه قد بلغ ١٨٨ فرداً يتقاضون رواتب قدرت بـ ٤٣٦ قرشًا ، ١٠٢ جنيهًا،[2] ورغم ذلك فلم يتم القضاء على ظاهرة

---

(١) المير لواء : رتبة عسكرية وتعني أمير اللواء ويقابلها الآن رتبة اللواء . زين العابدين شمس الدين نجم: وثائق تاريخ مصر والعالم العربي ، مرجع سابق ، ص ٧٦٩ .

(٢) ديوان الجمارك : جزء أول استحقاقات عموم وفروع الجمارك بالإسكندرية ، سجل رقم ٥٣ ، كود ٣٠٤٣٠٠٠٢١٨.

التهرب الجمركي ولا على التلاعب بإيرادات الجمارك واستمرت الأمور على هذا النحو حتى تولى اسماعيل باشا حكم البلاد .

الجمارك في عهد اسماعيل باشا :

استمرت إدارة الجمارك في تخبط دائم، ولم تنقطع الشكوى من عدم وجود نظام ثابت يتم من خلاله التعامل في جميع الجمارك حتى تسير على نسق واحد ، بل زادت الشكوى في عهد اسماعيل باشا خصوصًا مع نمو الحاصلات الزراعية واتساع المواصلات البرية والبحرية وتطور وسائل العمران وزيادة ورواج التجارة الخارجية[١]، ويتضح ذلك من عدد السفن الواردة أو الصادرة من البلاد والمحملة بالبضائع خصوصًا في ميناء الاسكندرية الذي شهد زيادة مستمرة في الصادر أو الوارد منذ عهد محمد علي والأرقام التالية توضح ذلك ، ففي عام ١٢٥٣هـ/ ١٨٣٧م كان الوارد من السفن على هذا الميناء حوالي ١١٦١ سفينة ، وعام ١٢٦٤هـ/ ١٨٤٨م كان الوارد على الميناء ١٧٥٤ سفينة ، وعام١٢٧٠هـ/ ١٨٥٤م كان الوارد ١٠٢٣ سفينة، وعام ١٢٨٠هـ/ ١٨٦٣م كان الوارد ١٨٠٢ سفينة ، وعام ١٢٨٩هـ/ ١٨٧٢م أصبح الوارد ٢٩٥٣ سفينة، أما الصادر من هذا الميناء في خلال عام ١٢٨٧هـ/ ١٨٧٠م عدد ٢٨٤٥ سفينة ، وخلال عام ١٨٧٧م حوالي ٢٨٧٢ سفينة ، ونظرًا لأهمية هذا الميناء فقد بلغ مقدار الوارد في عام ١٨٧٠م إلى ميناء الإسكندرية من البضائع حوالي ١٢٧٥٦١٩ طونولاتو[٢]، أي ما يعادل ٣٦٦٠٥٧٦٥٠ قرشًا، مقارنة بالوارد إلى باقي

---

(١) عبدالرحمن الرافعي : عصر اسماعيل ، الجزء الثاني ، ص ٢٨٧ .

(٢) طونولاتو : كلمة أعجمية دخلت إلى اللغة العربية وهي ثقيلة على اللسان وتم اختصارها إلى طن . فواز عبدالله العمري: الدخيل على الأصيل في اللغة ، بحث منشور في مجلة الدارة السعودية ، العدد الأول ، السنة السابعة، شوال ١٤٠١هـ/ أغسطس ١٩٨١م ، ص ١٣٩ .

الجمارك المصرية والبالغ حوالي ٤٢٥٥٦ طونولاتو ، أما الصادر من هذا الميناء فقط فقد بلغ حوالي ٦٩٩٥٣١٧٩٩ قرشًا، وخلال عام ١٨٧٠ كان قيمة الوارد على جمارك القطر المصري بما فيهم جمرك الاسكندرية حوالي ٤٠٠١٦٥٦٩٣ قرشًا بيانهم كالاتي :

قيمة الوارد من البلاد الأجنبية إلى القطر المصري بالقروش		قيمة الصادر بالقروش
الوارد على ميناء الإسكندرية	٢٦٦٠٧٥٦٥٠	٨٦١٩٣٢٦٠٠
الوارد على ميناء دمياط	٠٠٠٣٤٥٦٦٢	٠٥٩١٣٤٨٠٠
الوارد على ميناء بورسعيد	٠١٠٩٥٧٧٦٢	٠١١١٢٢٢٠٠
الوارد على ميناء السويس	٠٢٠١٤١٩٤١	٠٨٠٥٦٧٧٦٦
الوارد على ميناء العريش	٠٠٢٣٥٥٢١٢	٠٥٣٦٤٤٧٠٠
الوارد على ميناء القصير	٠٠٠٠٨٩٤٦٦	٠٣٤٣٤١٧٠٠
الوارد على ميناء سواكن	٠٠٠١٠٠٠٠٠	٠٤٥٧٨٨٩٣٣
الوارد على ميناء مصوع	٠٠٠١٠٠٠٠٠	٠٢٢٨٩٤٥٣٣
الإجمالي	٤٠٠١٦٥٦٩٣ قرش	١١٦٩٤٢٧٢٣٢ قرش

ويمكن القول بأن مجموع ما تم تداوله بأيدي التجار والأهلين في البلاد من الصادرات والواردات خلال عام ١٢٨٧هـ/ ١٨٧٠م ما يقرب من ١٥٦٩٥٩٢٩٢٥ قرشًا أي حوالي ١٥ مليون جنيه مصري[١] .

ويبرهن ذلك على أن العمليات التجارية كانت في زيادة مستمرة، الأمر الذي استدعى معها إنشاء جمارك جديدة، فتم إنشاء جمرك في مدينة بورسعيد خصوصًا بعد أن قامت الحكومة المصرية بجعل ميناء بورسعيد إحدى المحطات التي تتوقف بها السفن التجارية للشركة العزيزية وهي في طريقها إلى بلاد الشام ذهابًا وإيابًا، كما أن هذا الميناء أصبح يستقبل البضائع القادمة من جهات

(١) علي مبارك: الخطط التوفيقية لمدينة الإسكندرية ، بولاق ١٨٨٩م، ص ٧٩، ٨١ .

مختلفة مثل النمسا وإيطاليا وعسير ودمشق والبصرة وروسيا[١]، ويبدو أن هذا الجمرك أصبح على درجة كبيرة من الأهمية ، ويتضح ذلك من أعداد موظفيه حيث بلغ عددهم ٥٢ موظفًا يتقاضون رواتب قدرت بحوالي ٨٥٠ قرشًا ، و٢٧ جنيها [٢] رغم أنه حديث النشأة، كما ويؤكد أهميته أيضًا مقارنته بجمرك السويس وهو الأقدم حيث بلغت أعداد موظفيه ٥١ موظفًا يتقاضون رواتب قدرت بحوالي ٤٢٩ قرشًا، ٢٧ جنيهًا[٣]، ولم يقتصر الأمر على مدينة بور سعيد فقط ، بل قامت الداخلية في ١٦ صفر ١٢٩٠هـ/ ١٤ إبريل ١٨٧٣م بمخاطبة ديوان عموم الجمارك وذلك بناء على قرار المجلس الخصوصي بالبحث عن موقع مناسب في الإسماعيلية لإنشاء جمرك فيها ، وفي ٨ جمادى الأولى ١٢٩٠هـ/ ٣ يوليو ١٨٧٣م تم إنشاء هذا الجمرك وهو عبارة عن ثلاث غرف من الخشب بتكلفة بلغت ٤٦٥٠ قرشًا[٤]، إضافة إلى إنشاء جمرك آخر في مدينة العريش .

ويبدو أن الجمارك قد بدأت تشهد نوعًا من التنظيم فلقد تم تعيين مسيو (اسكرنفينو) الفرنسي للاستفادة من خبرته الإدارية في وظيفة أمين عموم الجمارك، وعليه القيام بالتفتيش الدائم على الجمارك ومتابعة شؤونها[٥] كما تم

---

(١) زين العابدين شمس الدين نجم : بورسعيد تاريخها وتطورها منذ نشأتها ١٨٥٩ حتى عام ١٨٨٢م، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٧م، ص ١٣٣.

(٢) ديوان الجمارك :جريدة استحقاقات مستخدمي جمرك بور سعيد والسويس والقصير، كود ٣٠٤٣٠٠٠٧١٣ .

(٣) ديوان الجمارك : المصدر السابق .

(٤) ديوان الداخلية : صادر ديوان العموم ،ج٢، تحريرات في ١٦ صفر ١٢٩٠هـ/ ١٤ إبريل ١٨٧٣م ، ص ١٧،ص٧٧

(٥) أمين سامي : تقويم النيل ، الجزء الخامس ، مرجع سابق ، ص ١٤٣٢ .

إنشاء قومسيون[١] بديوان الخارجية للفصل في الخلافات التي تحدث بين التجار الأوربيين وإدارات الجمارك[٢]، كما تم ندب أفراد من مجلس الصحة في الجمارك للقيام بالكشف عن البضائع (الأطعمة والمأكولات) الواردة من الخارج بناء على قرار المجلس الخصوصي في هذا الشأن، إضافة إلى قيامهم بعدة إجراءات إجبارية داخل الميناء وعلى ظهر السفن للوقاية من الأوبئة والأمراض المعدية مما استلزم مع هذا الأمر إنشاء حجر صحي في الجمارك، ومحلات لعزل الأشخاص والبضائع، وكذلك المواشي التي تطلبت أيضًا إنشاء أحواض للمياه لهذه المواشي مدة الحجر الصحي ، وبالتالي تم تعيين أفراد من الضبطية أيضًا في الجمارك للحراسة[٣].

ونتيجة للأزمة المالية التي حاقت بالبلاد واحتياج اسماعيل للأموال، صدرت الأوامر بتحصيل عوايد الفنارات على السفن المارة بالبحرين المتوسط والأحمر ، بالإضافة إلى عوايد الاستقبال بالميناء والتي قدرت بخمسة سنتيمات على كل

---

(١)قومسيون : لفظ لاتيني ، يطلق عند أرباب السياسة على جماعة منتظمة لأجل رؤية دعاوى سياسية أو تجارية تعود بالنفع على البلدة أو الطائفة ، كما عربت بالتفويض من فوض إليه الأمر تفويضًا للقيام بأي مهمة ، ويرجح البعض بأنها كلمة فرنسية comite أي لجنة ، وعربت إلى كوميتيه أو قوميتيه commission. زين العابدين شمس الدين نجم : معجم الألفاظ والمصطلحات التاريخية ، القاهرة ، دار الفكر العربي ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٦م ، ص ٤٣٦ ، ٤٣٧ ، عبدالسميع سالم الهراوي : لغة الإدارة في مصر في القرن التاسع عشر ، المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية ، القاهرة ١٣٨٢ –١٩٦٣ ، ص ٤١٨.

(٢) ديوان الداخلية : صادر ديوان العموم ، الجزء الثاني، تحريرات في ٢٧ صفر ١٢٩٠هـ/ ٢٥ إبريل ١٨٧٣م ، ص ٢٣، ص٣٢

(٣)ديوان الداخلية : صادر ديوان العموم ، الجزء الثاني، تحريرات في ٢٧ صفر ١٢٩٠هـ/ ٢٥ إبريل ١٨٧٣م ، ص ١٧

طونولاتو، أيضًا تم فرض عوايد رسم الإقامة وهي عبارة عن ٥ قروش تفرض على تذاكر الإقامة الخاصة بالأفراد، والتي يتم استخراجها من قلم جوازات الجمارك ، وتم فرض ١٠ قروش ثمن جواز السفر الخاص بكل حاج يذهب لأداء الفريضة ، و ٣ قروش ثمن التذكرة الصحية ، إضافة إلى ١٠ قروش أخرى رسم الشروحات والتصديقات ، و ٣ قروش رسم تحرير إعلانات الطلب.

هذا بخلاف عوايد الدخولية والتي يمكن القول بأنها لم تكن على نسق واحد في جميع الجمارك، ففي جمرك بورسعيد كانت عوايد الدخولية المفروضة على أصناف الفخار الواردة إلى الجمرك ٩% ، وفي جمرك دمياط ٥% ، وفي بولاق ٩% ، أما العوايد المفروضة على القمح والغلال فهي ٥ قروش، والعوايد المفروضة على جميع الأطعمة والمأكولات كانت ٩% ، أما عوايد الدخولية المفروضة على المواشي فكانت ٣ ونصف قرش على الرأس وعدلت إلى ٩% بعد ذلك تخصم من أصل الثمن[١]، ونتيجة لكثرة الشكاوى الواردة من التجار فقد استجابت المالية وأعفت المواشي من عوايد الدخولية واكتفت بفرض رسم جمركي عليها ٨%.

كما كانت هناك أيضًا عوايد الدخان والتي تقررت طبقًا للأمر الصادر في رجب ١٢٩٠هـ/ أغسطس ١٨٧٣م بـ ٢٠ قرشًا عن كل آقة دخان بكافة أنواعه ، وهذه العوايد كان يتم تحصيلها بعد تسديد الرسوم الجمركية ، ورغم صدور هذا الأمر إلا أن العوايد المفروضة على الدخان البلدي لم تكن على نسق واحد، ففي بعض الأماكن كانت نسبتها ٩% وفي أماكن أخرى كانت ٥٠ قرشًا لكل قنطار، وقررت الحكومة توحيد هذه العوايد فجعلتها ٢٠ قرشًا للآقة ، ثم ألحق بها تعديل أخر خلال عام ١٢٩١هـ/ ١٨٧٤م لتصبح ١٠ قروش عن كل آقة من الدخان البلدي ، ٢٠ قرشًا عن كل آقة من الدخان الأوربي ، وخلال عام ١٢٩٦هـ/

(١) زين العابدين شمس الدين نجم: بورسعيد ، مرجع سابق، ص ١٤٧ ، ١٥٣ .

١٨٧٩م شهدت تعديلاً جديدًا حيث أصبحت العوايد على صنفي البقجة والبصمة من الدخان ٢٥ قرشًا للآقة ، و ٥ قروش للأصناف الأخرى ، أما السجائر فتم تصنيفها إلى صنفان ، الصنف الأول ويدفع عنه عوايد ٥٠ قرش ، والصنف الثاني ١٠ قروش، كما تم إعفاء مقدار من الدخان من دفع العوايد يتراوح ما بين ٢٥ درهم وأقة وذلك للاستخدام الشخصي[١]، وبالنسبة لقناصل الدول فقد تقرر إعفاء ٩٠ آقة من الدخان سنويًا للقنصل الجنرال[٢] و ١٨ أقة سجائر للاستخدام الشخصي ، أما القنصل فله ٧٠ آقة دخان و ١٤ آقة سجائر ، ووكيل القنصل له ٥٠ آقة دخان و١٠ آقة سجائر[٣] .

ورغم هذه الإجراءات إلا أن عمليات تهريب البضائع ظلت مستمرة ، خصوصًا في جبل عتاقة (والذي يقع بين محافظتي السويس والبحر الأحمر) حيث قربه من سواحل البحر الأحمر، واتخذت الحكومة عدة إجراءات أخرى للحد من عمليات التهريب حيث قامت بإنشاء نقطة تفتيش في جبل عتاقة، إضافة إلى تعيين مجموعة من الخفراء للحراسة والمتابعة، كما قامت بأخذ التعهدات على مشايخ المطرية بعدم الإفراج عن البضائع المهربة من جمرك بورسعيد ، ورغم ذلك فقد شهد هذا الجمرك الكثير من تجارة الممنوعات ، ولم تقضي هذه الإجراءات على ظاهرة التهرب الجمركي، بل إن بعض التجار كانوا يستغلون فرصة الإجازات الرسمية للجمارك ويقومون بتهريب بضائعهم ، ونوقش الأمر في المجلس الخصوصي وصدر قراره في رمضان ١٢٩٢هـ/ سبتمبر ١٨٧٥م بإعطاء ١٥% من ثمن البضائع للشخص الذي يقوم بالإبلاغ عن البضائع المهربة خصوصًا

---

(١) المرجع السابق ص ١٥٠ .

(٢) المقصود به قنصل العموم. زين العابدين شمس الدين، وثائق تاريخ مصر ، مرجع سابق ، ص٤٠١ .

(٣) زين العابدين شمس الدين نجم : بورسعيد ، مرجع سابق ، ص ١٤٩ ١٥٠.

الدخان سواء المحلي أو الأجنبي، وربما يعود السبب في ذلك إلى أن إيرادات الدخان والتنباك قد تقرر توريد إيرادهما لصندوق الدين العمومي[١]، ونص القرار على أنه إذا كان الشخص المُبَلِغ من موظفي الجمرك وراتبه يقل عن ٤٠٠ قرشًا يتم إعطائه نصف كمية البضائع التي قام بالتبليغ عنها، وإن زاد راتبه عن ٤٠٠ قرشًا لا يعطى له شيء ، وهذا العوار الذي لحق بالقرار نتج عنه عدم قيام البعض بالإبلاغ عن البضائع المهربة، كما اعترض بعض الموظفين على ذلك ومن ثم فقد صدرت الأوامر بمساواة جميع الموظفين وذلك بإعطائهم نصف البضائع التي يقومون بالإبلاغ عنها[٢]، وإذ كان الهدف من القرار قبل التعديل هو مساعدة أصحاب الرواتب الضعيفة وإحاطتهم بالتحصينات ضد قبولهم الرشوة ، فيمكن القول بأن الأمر لم يكن كذلك ففي جمرك السويس قام أمين الجمرك رغم تقاضيه راتبًا ضخمًا بالإفراج عن بضائع منصوص عليها بعدم دخولها إلى البلاد نظير الرشوة ، فلقد أفرج عن ٩ بنادق و٣ لفات خرطوش باسم الخواجة سنجر[٣] .

وظلت الإجراءات التنظيمية الخاصة بالجمارك في عهد اسماعيل باشا في تطور مستمر ففي أوقات كثيرة كان البعض من التجار أو بعض المصالح الحكومية تترك بضائعها في الجمرك لفترات كبيرة مما ترتب عليه ازدحام وارتباك شديد بالجمرك ، صدرت الأوامر بدفع رسوم أرضية عن كل يوم يمر على هذه البضائع بأرضية الجمرك ، ففي ٩ ربيع الأخر ١٢٩٠هـ/ ٥ يونيو ١٨٧٣م

---

(١) فيليب يوسف جلاد : قاموس الإدارة والقضاء ، المجلد الثاني ، الطبعة الثانية ، دار الكتب والوثائق القومية ،القاهرة ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٣م ، ص ٣٢٤ ، ٣٢٥ .

(٢) أمين سامي : الجزء الخامس ، مرجع سابق ، ص ١٣٧١ .

(٣)ديوان الداخلية : صادر ديوان العموم الجزء الثاني ، في ٨ جمادى الأولى ١٢٩٠هـ/ ١٥ يوليو ١٨٧٣م، ص٩٨.

خاطب أمين عموم الكمارك ديوان الداخلية بضرورة دفع مبلغ ٣١٢٠ قرشًا رسوم أرضية لتسع طرود ماكينة قام بإرسالها الخواجة زخن لديوان الداخلية[١].

كما تم تعديل الرسوم الجمركية التي تفرض على الصناعات المحلية، ففي عام ١٢٩٤هـ/ ١٨٧٧م صدرت الأوامر بتحصيل رسم جمركي ٨% على الصناعات التي تأتي موادها الخام من داخل البلاد أو من ممالك الدولة العثمانية وتتغير هيئتها بعد الصناعة ، وإن تغيرت هيئتها مرة أخرى يتم تحصيل ٤% عليها ، وأما الجلود والأقمشة التي تمت حياكتها يتم تحصيل رسم جمركي عليها ٢% ، وان تغيرت هيئتها أكثر من مرة يتم تحصيل الرسم الجمركي عليها ٨% [٢] ، وسمحت الحكومة بتصدير الملح البلدي بعد دفع رسم جمركي ٨%.

ورغم التعديلات والإجراءات التي تمت لتنظيم بالعمل بالجمارك، إلا أن البعض وخصوصًا التجار الأجانب كانوا يرفضون الامتثال لهذه التعديلات والتنظيمات ، وتعرض موظفو الجمارك في أحيان كثيرة للظلم خصوصًا من الأجانب الذين تمتعوا بالامتيازات وحماية قناصلهم لهم ، ففي جمرك بورسعيد تعدى أحد الفرنسيين على مستخدمي الجمرك الذين رفضوا الإفراج عن البضائع الخاصة بالمسيو بازان والتي أحضرها من أوربا لتوزيعها على التجار ببورسعيد قبل سداد الرسوم الجمركية عليها، كما تعدى أخر من فرنسا على أمين الجمرك والتزمت القنصلية الفرنسية الصمت ولم تكلف نفسها القيام بالرد على محافظة بورسعيد التي طالبت بمعاقبته ، بل قام وكيل قنصل فرنسا ذاته بالاتحاد مع أحد الجزارين الفرنسيين بعد قيامه بالاستيلاء على مواشيه المحجوزة بالحجر الصحي ليلاً دون دفع عوايد الصحة المقررة عليها ، ورفض وكيل القنصل إجراء التحقيق

---

(١)ديوان الداخلية : صادر ديوان العموم الجزء الثاني، تحريرات في ٩ ربيع الأخر ١٢٩٠هـ/ ٥ يونيو ١٨٧٣م ، ص ٧١

(٢) أمين سامي : الجزء الخامس ، مرجع سابق ، ص ١٤٨٤ .

مع الجزار بل وادعى أن أمين الجمرك هو الذي منعه من أخذ مواشيه بعد أدائه الرسوم المقررة ، كما تعدى اثنان من النمساويين على أحد الخفراء الجمرك بطريقة وحشية وقاموا بشحن بضائعهما عنوة ، ولم تكن الامتيازات التي حصل عليها الأجانب هي السبب الوحيد وراء ذلك بل كانت مواقف الحكومة الضعيفة وتهاونها في حق الوطنيين هي السبب الرئيسي وراء هذه الاعتداءات ، ففي عام ١٢٩٥هـ/ ١٧٨٧م تشكى وكيل قنصلية إيطاليا من أحد مستخدمي جمرك بور سعيد بأنه لم يقدره حق قدره، وطلبت القنصلية الإيطالية ببورسعيد إرسال المستخدم إليها ورفض أمين الجمرك إرسال المستخدم للقنصلية فما كان من الحكومة المصرية إلا أنها ألزمت أمين الجمرك بالتوجه إلى الوكيل المذكور والاعتذار إليه بناء على رغبته[١].

ويؤكد ذلك خضوع الحكومة المصرية في ذلك الوقت، وأنها لم تكن على استعداد لحماية موظفيها من اعتداءات الأجانب وبالتالي فمثل هذا الموقف قد شجع الأجانب على التصرف بحريتهم كيفما شاءوا في البلاد، وفي نفس الوقت أعطى موظفو الجمارك شهادة خنوع وضياع حقوق وهيبة الدولة ، الأمر الذي لم يكن موجوداً في عهد محمد علي ، فبرغم اهتمامه بإيرادات الجمارك إلا أنه في نفس الوقت كان يهتم بالمحافظة على العاملين فيها باعتبارهم واجهة الحكومة في الجمارك، وكان لا يقبل أي إهانة تلحق بهم خصوصًا من طرف قناصل الدول الأجنبية، ففي ٨ رجب ١٢٥٨هـ/ ١٤ أغسطس ١٨٤٢م تعدى قنصل سردينيا[٢]

---

(١) زين العابدين شمس الدين نجم : بورسعيد ماضيها وحاضرها ، مرجع سابق ، ٦٨ ، ٦٩ .

(٢) سردينيا : جزيرة إيطالية بغرب البحر المتوسط ، كانت تحكم ذاتيًا وعاصمتها كالياري ، تنازعت ملكيتها عدة مدن إيطالية ودول أوربية ، ولعبت دورًا رئيسيًا في حركة الوحدة الإيطالية . زين العابدين شمس الدين نجم : وثائق تاريخ مصر والعرب الحديث ، دار الفكر العربي القاهرة ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠٣م ، ص ٨٤٧ .

بمساعدة يساقجي القنصلية بالضرب على أمين جمرك بولاق أرسلان أغا، قام محمد علي بعزل القنصل وأصدر أوامره لديوان شورى المعاونة بعدم إجابة دولته عن سبب العزل ، إضافة إلى عزل أرسلان أغا لأنه لم يعامل القنصل بمثل معاملته ومجازاة اليساقجي بالضرب وقال في هذا الصدد " يعزل أرسلان أغا جزاء له على عدم محافظته على شرف وناموس الحكومة بقبوله الضرب وعدم معاملة القنصل بالمثل "[1].

ظلت أمور الجمارك تدار بهذا الشكل ولم تشهد الجمارك لائحة منظمة لأعمالها إلا في عهد الاحتلال الإنجليزي للبلاد، ولم يكن ذلك حبًا في الإصلاح من جانب سلطات الاحتلال، أو من أجل دوافع إنسانية وحضارية، وإنما جاء ذلك تمشيًا مع أهداف الاحتلال حتى يتمكن من العمل على إعادة التوازن المالي للبلاد وسداد الديون التي تراكمت خلال عهد اسماعيل إضافة إلى الوفاء بمطالب حملة السندات .

اللائحة الجمركية :

دخلت مصر مع قدوم الاحتلال عام ١٢٩٩هـ/ ١٨٨٢م عهدًا تختلف سماته الاقتصادية اختلافًا بيِّنًا عن عهد اسماعيل ، حيث أصبحت السمة الأساسية للاقتصاد المصري هي النمو السريع الموجه لخدمة الدائنين، وتحولت مصر إلى دولة مصدرة لرأس المال بدلاً من أن تكون مستوردة له، وأصبح من بين الأهداف الأساسية للإدارة الاقتصادية في ظل الاحتلال توليد الدخل الكافي لخدمة الديون التي تورطت فيها البلاد في العهود السابقة ، وتخفيف ضغط الدول الأوربية عن طريق ضمان حقوقها المالية بتحسين أحوال مصر الاقتصادية ، وكانت أول حجة قدمتها الحكومة البريطانية لتبرير احتلالها لمصر هي حماية حقوق الدائنين

---

(١) الأوامر والمكاتبات : ج٢ ، أمر إلى شورى المعاونة في ٨ رجب ١٢٥٨هـ/ أغسطس ١٨٤٢م، مرجع سابق، ص٣٨٦

الأوربيين، ولتحقيق ذلك بدأت سلطات الاحتلال بالاهتمام بمصادر الإيرادات ومن بينها إيرادات الجمارك، ولكي تحكم قبضتها على إيرادات الجمارك كان لابد من تنظيمها وترتيبها، فقامت في بداية الأمر بالتقليل من عدد الموظفين في الجمارك ، وقامت بإلغاء بعض الوظائف مثل (ضباط السفن الحكومية) وقامت بتعيين غيرهم بوظيفة (بحري) براتب ١٥٠ قرشًا ، ويخضعون لرئيس الفلوكة والذي يتقاضى ٢٥٠ قرشًا[١]، كما أضافت سلطات الاحتلال علاوة مؤقتة لبعض الموظفين الذين يعملون في ظروف استثنائية تنتهي هذه العلاوة بنهاية هذه الظروف ، ففي جمرك دمياط على سبيل المثال أصبح عدد جميع موظفي الجمرك ٣٤ فردًا، ونظراً لانتشار مرض الكوليرا في المدينة خلال عام ١٣٠٠هـ/ ١٨٨٣م تم إضافة علاوة لبعض موظفي الجمرك أمثال الكاتب عبد السيد أنطون والذي كان يتقاضى راتبًا وقدره ٦٠٠ قرشًا وبما أنه متواصل في العمل ودائم الاحتكاك بالعملاء، ومن المحتمل إصابته فقد تمت إضافة علاوة ١٥٠ قرشًا على راتبه على أن تنتهي هذه العلاوة بانتهاء مرض الكوليرا من المدينة[٢] .

وزيادة في تنظيم العمل بالجمارك قامت سلطات الاحتلال بإصدار اللائحة الجمركية في ٦ جمادى الاخر ١٣٠١هـ/ ٢ إبريل ١٨٨٤م واحتفظت مصر فيها بحرية رفع الرسوم الجمركية إلى ١٦%، وأعطت اللائحة سلطات واسعة لأمناء وموظفو الجمارك في التعامل مع البضائع الواردة أو الصادرة من البلاد، وأصبح لهم حق مراقبة البضائع الواردة بعد الإفراج عنها من الجمرك لمسافة ٢ كيلو متر براً كحد بري ، و ١٠ كليو متر بحرًا كحد بحري ، ولهم الحق في ضبط أي

---

(١) ديوان الجمارك : جزء أول جريدة استحقاقات مستخدمين مصوع وسواكن ، كود ٣٠٤٣٠٠١١١١ .

(٢) ديوان الجمارك : جزء أول جريدة استحقاقات مستخدمين جمرك دمياط ، كود ٣٠٤٣٠٠٠٧٠٧ عام ١٨٨٣م .

بضائع مهربة خصوصًا الدخان والتنباك الوارد إلى البلاد بدون رفتيه أو تصريح ، والسبب في ذلك يعود إلى أن الدخان والتنباك قد تقرر توريد إيرادهما لصندوق الدين العمومي[١].

ويمكن تقسيم اللائحة إلى ثلاثة أقسام ، القسم الأول خاص بالبضائع الواردة، والثاني خاص بالبضائع الصادرة، والثالث بالتهريب والعقوبات .

الإجراءات الجمركية حيال البضائع الواردة: بالنسبة للقسم الأول: تنقسم البضائع الواردة إلى بضائع واردة براً ، وأخرى واردة بحراً ، فعند ورود البضائع من جهة البر يجب على صاحبها أن يتقدم بها إلى أقرب جمرك له ، وفي حال عدم قبول بضائعه في هذا الجمرك يتوجه بها إلى جمرك آخر بمرافقة أحد موظفي الجمرك السابق إذا كانت المسافة بين الجمركين لا تزيد عن ١٠ كيلومتر، فإن زادت عن ذلك فيتم الاكتفاء بإعطاء صاحب البضاعة ما يفيد بأنه قد حضر إلى هذا الجمرك ولم تقبل بها بضاعته

وفي حال ورود البضائع من جهة البحر، يقوم قبودان السفينة أو وكيله بتقديم نسختين من مانيفيستو الشحن إلى الجمرك في مدة أقصاها ٣٦ ساعة من دخول السفينة إلى الميناء لكي يتمكن مأمور الجمرك من مطابقة البضائع لما هو مدون في المانيفستو، ويذكر في المانيفستو اسم السفينة والميناء القادمة منه والموانئ التي رست بها أثناء السفر والبضائع التي تحملها بالصنف والعدد كتابة ، وبعد الاطلاع على المانيفستو والتأكد من صحته وليس به ما يدعو للشك يسمح أمين الجمرك بتفريغ البضائع وذلك في حضور مأمور الجمرك[٢] ، ويجوز له في الحالات الاستثنائية أن يسمح بعمليات الشحن والتفريغ دون حضور المأمور شرط أن يقوم بالتوقيع بذاته على نسخة المانيفستو، وقبل

(١) فيليب يوسف جلاد : قاموس الإدارة والقضاء ، المجلد الثاني ، مرجع سابق ، ص ٣٢٦ .

(٢) فيليب يوسف جلاد : قاموس الإدارة والقضاء ، مرجع سابق، ص ٣٢٧ ، ٣٢٨ .

ورود البضائع إلى الجمرك لابد وأن يقدم صاحب البضاعة أو وكيله إلى الجمرك ما يعرف (بالشهادة) وهي عبارة عن استمارة يقوم الجمرك بتحريرها تتضمن اسم ولقب وجنسية ومحل إقامة صاحب البضاعة ، والجهة الواردة منها ، والسفينة المشحونة بها أو المقصود الشحن بها، ونوع البضاعة وعدد الطرود ونمرها ، والقيمة المالية للبضاعة، وفي حالة جهل هذه القيمة يتم وضع ثمن لها بواسطة مثمني الجمرك، وفي حال عدم وجود هذه الشهادة يتعهد صاحب البضاعة بتقديمها في مدة ثمانية أيام بعد ورود البضاعة إلى الجمرك وإلا تفرض علي بضائعه رسوم عوايد التخزين (الأرضية) [١]

بعد تفريغ البضائع في الجمرك يتم الكشف عنها في حضور أصحابها بواسطة مأمور الجمرك ، وللمأمور الحق في الكشف على البضاعة بأكملها أو على بعضها شريطة أن لا يقل الكشف عن طرد واحد من كل عشرة طرود ، وإن رواد المأمور الشك ولو بنسبة ضئيلة في أمر هذه الطرود، فله الحق في الكشف عنها كاملة دون انتظار صاحبها ويحرر محضرا بالواقعة ، وبعد انتهاء الكشف والتأكد من سلامة ومواصفات البضاعة ومطابقتها للكشف المقدم من صاحبها أو من وكيله يتم تحصيل الرسم الجمركي عنها بواقع ١٦% ، إضافة إلى بعض الرسوم الأخرى المتمثلة في عوايد التخزين (الأرضية) والتي تضاف بعد مرور ثمانية أيام من تفريغ البضاعة، ورسوم الأمانات والأرصفة والتمكين والوزن ، على أن يتم دفع الرسوم جميعها نقداً حتى يتم الإفراج عن البضاعة، بعد استيفاء الإجراءات المتعلقة بالجمرك ودفع الرسوم يتم إعطاء صاحب البضاعة تذكرة مرور من الجمرك [٢].

([١])فيليب يوسف جلاد : قاموس الإدارة والقضاء ، مرجع سابق ، ص ٣٢٩ .

([٢])المرجع السابق ، ص ٣٣٠ .

وفي حال عدم تقديم مانيفستو عن البضاعة الواردة يقوم عمال الجمرك بتفريغها ويتسلمها مخزنجي الجمرك وتضاف رسوم التخزين والحفظ على صاحب البضاعة، وإن لم يتسلمها صاحبها في خلال ستة أشهر يقوم أمين الجمرك بالإعلان عنها في الجريدة وتباع بالمزاد العلني ، فإن حضر صاحبها لاستلامها قبل البيع يجب عليه القيام بتسديد الرسوم الجمركية إضافة إلى رسوم المزاد والسمسرة ، أما البضائع المعرضة للتلف كالسوائل والفاكهة فلا يجوز للجمرك إبقائها مدة كبيرة، وعلى أمين الجمرك السماح ببيعها دون إعلان، وبعد البيع يقوم الجمرك بتحصيل ما يخصه من الرسوم وعوايد الأرضية ، ويتم التحفظ على باقي المبلغ في خزينة مصلحة الجمرك مدة ثلاث سنوات، وإن لم يأتي صاحب البضاعة لاستلام المبلغ المتبقي في هذه المدة يصبح ملكاً لخزينة مصلحة الجمرك ،.

بضائع الترانزيت الواردة من الخارج :

أما بضائع الترانزيت فعند مرورها براً أو بحرًا من القطر المصري يتم دفع رسم مرور عليها ويعطى لحاملها علم خبر مدون به الموعد المحدد بالتقريب للوصول إلى ميناء الوصول، وهو في الغالب عشرة أيام على الأقل وستة أشهر على الأكثر، وعليه القيام بدفع مبلغ تأمين أو ضمانة بقيمة الفرق بين رسوم الترانزيت ورسوم الاستهلاك ، وله الحق في استرداده التأمين بعد قيامه بتقديم إخلاء طرف من ميناء الوصول، فإذا انتهى الموعد المحدد للوصول ولم يقدم صاحب البضاعة إخلاء الطرف تعتبر جميع البضاعة قد دخلت برسم الاستهلاك وليس لصاحبها الحق في استرداد التأمين أو فك الضمانة ، ونصت المادة ١٥ من الفصل الثاني في اللائحة بأن السفن التي تحمل بضائع ترانزيت لا يجوز لها أن تبقى في الميناء أكثر من ثلاثة أسابيع ولا يجوز لها المغادرة إلا بعد مطابقة

البضائع الموجودة بها على المانيفستو بواسطة مأمور الجمرك وبعد المطابقة يسمح أمين الجمرك لها بالمغادرة[١] .

بضائع الترانزيت الواردة من الداخل :عند نقل أي بضائع من ميناء إلى ميناء أخر عن طريق البحر داخل البلاد ، فإن وردت إلى ميناء ليس به كمرك ولكن يوجد به قلم دخولية ، يجب على صاحب البضاعة أو الطرد[٢] أن يقوم بدفع رسم دخولية ٨% على سبيل التأمين ويأخذ بيده ما يفيد ذلك، وبعد وصول البضاعة أو الطرد إلى الميناء الأخر يتم التوقيع على هذه الإفادة بالوصول، وبالتالي يتم استرداد المبلغ الذي قد دفعه في ميناء الشحن .

الإجراءات الجمركية حيال البضائع الصادرة :

عند القيام بتصدير بضائع للخارج يجب تقديم مانيفستو التصدير والشهادة التي تتضمن اسم ولقب وجنسية ومحل إقامة صاحب البضاعة، والجهة الصادرة إليها ، والسفينة المشحونة بها أو المقصود الشحن بها، ونوع البضاعة وعدد الطرود ونمرها ، والقيمة المالية للبضاعة، إلى إدارة جمرك الميناء الذي سيتم منه التصدير ، وعلى مأمور الجمرك القيام بمطابقة مانيفستو الشحن على البضائع ، ثم يقوم صاحب البضاعة بتسديد الرسوم الجمركية على صادراته ويعطى له إيصال بالسداد وتصريح بالشحن يقوم بتسليمه إلى مأمور أسكلة الصادرات ، وهذه الرسوم لا ترد حتى في حال تراجع صاحب البضاعة عن القيام بتصديرها ، وهذه البضائع بعد دخولها الميناء تصبح معفاة من رسوم الأرضية مدة ٢٤ ساعة بعدها يفرض عليها هذا الرسم إذا لم يكن للميناء أو الجمرك أي دخل في هذا التأخير، ثم تتم عمليات شحن البضائع في السفن المغادرة ، وبعد

---

(١)فيليب يوسف جلاد : قاموس الإدارة والقضاء ، مرجع سابق ، ص ٣٣٢ .

(٢) الطرد : ما يرسل من البضاعة وغيرها في البريد ونحوه من ناحية إلى أخرى . المعجم الوسيط ، الجزء الثاني ، مرجع سابق ، ص ٥٦٠ .

وهذه السفن لا يجوز لها أن تقف في عرض البحر أو بجوار البر، وتظل تحت ملاحظة مأمور الجمرك وضباط سفن المراقبة مسافة ١٠ كيلو متر وهو الحد البحري لإدارة الجمارك، وفي حال تواجد أي سفينة في هذا النطاق وكانت حمولتها أقل من ٢٠٠ طن فللمأمور الحق في الصعود إليها والاطلاع على المانيفستو والأوراق الخاصة بالشحن ، أما السفن التي تحمل بضائع غير صادرة من البلاد ولا واردة إليها، ولكنها تجاوزت الحد البحري (١٠ كم) لإدارة الجمرك ، فمسموح لمأمور الجمرك وضباط سفن المراقبة إيقافها والقيام بتفتيشها فإن وجدوا بها ممنوعات فلهم الحق في اقتيادها إلى الجمرك وتحرير محضر بذلك ، وإن حاول قائد السفينة الهرب بها يتم إطلاق طلقات تحذيرية من ضباط سفن المراقبة، وفي حال عدم استجابته يتم إطلاق النار على السفينة ، أما المراكب والسفن الحربية التابعة للدول الأجنبية فغير مسموح لمأمور الجمرك ولا ضباط سفن المراقبة محاولة إيقافها ولا القيام بتفتيشها[١] .

حرفة التخليص الجمركي أو مستخلص الجمرك :

أشارت اللائحة إلى ضرورة وجود هذه الحرفة حتى لا يحدث زحام داخل الجمرك ، وهذه الحرفة لم تكن مستحدثة بل كانت موجودة في السابق ولكن حاولت اللائحة تنظيم العمل بها ففي السابق كان التاجر ينوب عنه وكيلاً يقوم بإنهاء أوراق الشحن ، وجاءت اللائحة لتقنن هذه الحرفة وتضع لها ضوابط حيث أقرت في موادها أن كل من يريد ممارسة هذه الحرفة عليه القيام بتقديم طلب إلى إدارة الجمرك مرفق به شهادة يوقع عليها اثنان من كبار التجار المشهورين تفيد بأمانته وصدقه ، وفي حال عدم توفر ذلك عليه القيام بإيداع مبلغ من المال في خزينة الجمرك على سبيل التأمين وهذا المبلغ تحدده إدارة الجمرك ويبدأ من ٢٠٠٠ قرش وحتى ١٠٠٠٠ قرش بحيث يتم الخصم منه في حال ارتكابه أي

(١) فيليب يوسف جلاد : قاموس الإدارة والقضاء ، مرجع سابق، ص ٣٣٢ ، ٣٣٣ .

أمر مخالف للائحة ، ولمدير عموم الجمارك الحق في إيقافه عن العمل إذا ارتكب مخالفات متعددة بحيث لا تتجاوز مدة الإيقاف في المرة الأولى أكثر من ٦ شهور وتمتد لعام كامل في المرة الثانية .

الإعفاء الجمركي :

نصت اللائحة على إعفاء الأمتعة والأشياء الخاصة بالخديو ، وجميع الأشياء الخاصة بقناصل الدول الأوربية وذلك بعد الكشف عن محتواها ، أيضًا متعلقات الأديرة والمعابد والجمعيات الخيرية والمدارس، وعلى رؤساء هذه الأماكن مخاطبة الجمارك بواسطة القناصل أو بواسطة حكوماتهم بمقدار تقريبي لكل ما يحتاجونه خلال العام شرط أن لا تتجاوز قيمة المسموح به[١] وفي حال التجاوز يتم إرجاء الزيادة للعام القادم ، ونصت اللائحة على أن للجمرك الحق في إلغاء هذه الإعفاءات في أي وقت .

كما تم إعفاء كل ما يتعلق بالاستخدام الشخصي للأفراد إذا ثبت أنها مستعملة وذلك بعد عرضها على أهل الخبرة ، أما إن ثبت أنها غير مستعملة فيتم دفع الرسم الجمركي عليها ١٦% ، وتم أيضًا إعفاء النقود والسبائك الشخصية، وعينات البضائع التي لا يمكن بيعها ولا تتجاوز في مقدارها ١٠٠ قرش ، إضافة إلى إعفاء البضائع الواردة إلى المصالح الحكومية ، والأشياء المخصصة لتموين السفن الحربية التابعة للدول المتحابة، وتم إعفاء أيضًا البضائع الناتجة عن غرق السفينة .

تهريب البضائع :

نصت اللائحة على أنه في حال ضبط أي بضائع مهربة يتم تشكيل لجنة من أمين الجمرك وثلاثة أو أربعة من كبار الموظفين للتحقيق مع صاحب هذه البضائع ويتم مصادرتها وفرض غرامة على صاحبها تكون ضعف الرسوم المقررة

(١) لم تذكر اللائحة الحد المسموح به .

على الواردات، ويتم مضاعفتها إلى أربعة أضعاف ثم إلى ستة أضعاف في حال قيام صاحب البضاعة بتكرار التهريب ، وإذا كان المهرب تاجر أجنبي يتم إرسال أوراق التحقيق كاملة إلى القنصل التابع له صاحب البضاعة ، وإن كان وطنيًا ترسل جميع أوراق التحقيق إلى الحكومة المصرية ، ولصاحب البضاعة الحق في نقض هذا الحكم في مدة ١٥ يوم أمام المحكمة التجارية ، فإن قبلته المحكمة التجارية فله الحق في طلب تعويض من الجمرك ، وإن رفضته المحكمة التجارية فيتم معاقبته بدفع غرامة ١٠% من قيمة هذه البضاعة.

العقوبات :

حددت اللائحة الغرامات التي يتم فرضها على البضائع المهربة بأن لا تقل عن نصف الرسوم الجمركية ولا تزيد عن ثلاثة أمثالها ، أما الحالات التي يتم فيها فرض هذه الغرامة فهي كالاتي :

• زيادة البضائع عن مانيفستو الشحن بمقدار ١٠% ففي هذه الحالة يتم فرض غرامة على القبودان مبلغ لا يقل عن نصف الرسوم الجمركية ولا يزيد عن ثلاثة أمثالها .

• نقص البضاعة عن مانيفستو الشحن بمقدار ٥% يتم فرض غرامة على القبودان تتراوح ما بين ١٠٠ قرش إلى ١٠٠٠ قرش حسب رأي اللجنة المشكلة وذلك خلاف الرسوم الجمركية .

• ظهور اختلاف بين البضائع وبين ما هو مدون بالمانيفستو أو الشهادة يتم تغريم القبودان بمبلغ لا يقل عن $\frac{1}{5}$ الرسوم الجمركية .

• امتناع القبودان عن تقديم المانيفستو أو قيامه بمنع مأمور الجمرك من الصعود إلى السفينة أو قيامه بالسفر دون تصريح من إدارة الجمرك أو محاولته تهريب البضائع ، ففي هذه الحالات يتم تغريمه بمبلغ من ١٠٠٠ قرش وحتى ١٠٠٠٠ قرش ، ومن ٤٠٠ قرش حتى ٢٠٠٠ قرش في حال وقوف السفينة في عرض البحر أو بجوار البر ، أو قيامه بشحن البضائع دون تصريح ، أو

تأخره في تقديم المانيفستو أو علم الخبر أو الرفتية ، ويتم فرض غرامة عليه من ٤٠٠ قرش وحتى ٤٠٠٠ قرش إن حاول إدخال أو تصدير بضائع بطرق غير شرعية ، أو تأخر في وصول البضائع المنقولة من جمرك لأخر عن الموعد المحدد بعلم الخبر أو وجود تلاعب في الطرود[١] .

ورغم ذلك فقد كان بعض الأجانب يتلاعبون بأوراق قضايا التهريب، ولذلك صدرت الأوامر في عام ١٨٨٥م بإعطاء موظفو الجمارك صفة الضبطية القضائية وأصبح لهم الحق في حبس المهربين احتياطيًا في خلال ٢٤ ساعة من صدور قرار لجنة الجمرك ، والتي شملها التعديل أيضًا بعد منح صفة الضبطية القضائية لموظفي الجمارك ، وأصبحت تتألف من مدير عموم الجمارك (رئيس) وأعضاء كلا من وكيل عموم الجمارك ومستشار الخديو وباشكاتب الجمارك ورئيس التحريرات العربية، وأصبحت أحكامها نهائية وواجبة النفاذ[٢] .

بعد صدور اللائحة وقيام سلطات الاحتلال بمحاولة تنظيم للجمارك المصرية ، قامت بإسناد جميع المناصب القيادية والهامة في إدارات الجمارك للأجانب بني جلدتهم ، ففي جمرك الإسكندرية وخلال عام ١٨٨٦م كان إجمالي عدد الموظفين ٢٦٩ موظفًا ، بينما تركزت جميع المناصب القيادية في ١٣ موظفًا جميعهم أجانب موزعين كما يلي:

(١) فيليب يوسف جلاد : قاموس الإدارة والقضاء ، مرجع سابق، ص ٣٣٥ ، ٣٣٦ .

(٢) محفظة لوائح وقوانين : دكريتو صادر في أكتوبر ١٨٨٥م ، ص ٢٠٦ ، فيليب يوسف جلاد : قاموس الإدارة والقضاء ، مرجع سابق، ص ٣٣٧.

م	الاسم	الوظيفة	الدرجة	الراتب
١	ميكللا نجلو بللاندي بك	أمين الجمرك	الأولى	٦٠٠٠ قرشًا
٢	بيتر تورست	باشمفتش	الأولى	٤٠٠٠
٣	موسى مراشي	مفتش أول	الأولى	٢٥٠٠
٤	كمبربوليوس	مفتش تثمين	الثانية	٢٠٠٠
٥	دومينيك بولتيس	مفتش	الثالثة	١٥٠٠
٦	برستفال شتاواي	وكيل مفتش	الرابعة	١٥٠٠
٧	البرتو قرداجي	معاون	الأولى	١٠٠٠
٨	لويجي أولينتوا	معاون	----	٨٠٠
٩	مانويل قوربة	مثمن	الأولى	٢٥٠٠
١٠	وليم كري	مثمن	الأولى	٢٥٠٠
١١	الكسان مكرونيش	كشاف	الثانية	١٥٠٠
١٢	سركيس كركوديان	كشاف أخشاب	الخامسة	٨٠٠
١٣	جواني روك	مخزنجي	الثانية	١٢٠٠ [1]

عموماً فقد اتسعت التجارة في عهد الاحتلال واستمرت إيرادات الجمارك تمثل مصدرًا هامًا للدخل وتعتمد عليها خزينة البلاد بشكل كبير، ففي عام ١٣٠٩هـ/

(١) ديوان الجمارك : جريدة استحقاقات مستخدمين جمرك الإسكندرية ، رقم ١٩٠ ، كود ٣٠٤٣٠٠٠٧٢٣، عام ١٨٨٦م.

١٨٩٢م مثلت إيرادات الجمارك على الدخان فقط ٤٤٢،٠٠٠ جنيه ، وبلغ الدخل الإجمالي لجميع الإيرادات حوالي ٩،٧١٩،٠٠٠ جنيه ، أي أن جمارك الدخان قد مثلت بمفردها ما يقرب من ٥% من مجموع الإيرادات[١]، كما تم استخدام إيرادات الجمارك في إجراء بعض التحسينات في المدن التي بها جمارك، ففي مدينة الإسكندرية تم فرض رسم إضافي نصف في المائة على الواردات والصادرات يقوم بتحصيلها الجمرك وتخصص للقومسيون للقيام بأعمال التطوير في المدينة[٢]، ومع أن سلطات الاحتلال حاولت القضاء على ظاهرة تهريب البضائع والتهرب من الرسوم الجمركية إلا أنها لم تنجح نجاحًا تامًا في القضاء على هذه الظاهرة والتي استمرت حتى عام ١٩٠٤م حيث صدر قانون العقوبات والذي شدد على معاقبة كل من يحاول التهرب من سداد الرسوم الجمركية.

وشمل جميع أشكال صور التهريب الجمركي والتهريب الغير ضريبي وصدر بعد ذلك القانون رقم ٩ لسنة ١٩٠٥م بشأن منع التهريب وأصبغ صفة الضبطية القضائية على موظفي وعمال الجمارك ، وما زالت القوانين التي تنظم إدارة الجمارك وتحارب صور التهرب الجمركي تشهد تعديلات حتى يومنا هذا .

---

(١) تيودور روذستين : تاريخ مصر قبل الاحتلال البريطاني وبعده ، تعريب علي أحمد شكري ، القاهرة ١٣٤٥هـ/١٩٢٧ ، ص ٤١٣ . جريدة المقطم، العدد ١٥٤٤ تقرير اللورد كرومر عن مصر ١٨٩٣م، نشر بالجريدة في ١٨ إبريل ١٨٤٩ .

(٢) فيليب يوسف جلاد : قاموس الإدارة والقضاء ، مرجع سابق، ص ٣٣٧ .

الخاتمة

تركزت التجارة الخارجية في البلاد في عصر محمد علي في الإسكندرية باعتبارها ثغرًا بحريًا هامًا وبها عدة مؤسسات تجارية أجنبية عملت على ازدهار الحركة التجارية بها، إضافة إلى أنها ترتبط بخطوط ملاحية كثيرة سواء في الخارج مع موانئ بلاد البحر المتوسط وشمال إفريقيا ، أوفي الداخل مع بولاق ومصر القديمة سواء عن طريق فرع رشيد أو عبر الطريق البري ، أما في القاهرة فقد تركزت التجارة في ميناء بولاق حيث يُعَد مركز التوزيع الرئيسي للسلع والمتاجر الشرقية والغربية والمحلية على السواء، وكانت السفن تصل من موانئ الشام وتركيا إليه عن طريق فرع دمياط ، وشهدت في عهد محمد علي اندماجًا في الاقتصاد العالمي بدرجة لم تعرفها طوال قرون طويلة سابقة ، وكانت طبقًا لعدة معايير أقل اعتمادًا على النفس بكثير في عهده مما كانت طوال الحكم العثماني على الأقل ، فإذا نظرنا مثلاً إلى الدور الذي لعبته التجارة الخارجية في الاقتصاد المصري تحت حكم محمد علي نجد أن صادرات البلاد قد أصبحت هي المصدر الأساسي للدخل القومي وإيرادات الحكومة، وأصبحت هي المحرك الأول لعجلة الاقتصاد واستطاع محمد علي من خلال الاعتماد على إيرادات البلاد ومن أهمها إيرادات الجمارك أن ينهض بالاقتصاد المصري في فترة زمنية قصيرة ، فعمل على تنظيم الجمارك وأحكم قبضته عليها وزادت إيرادات البلاد الجمركية في عهدة الأمور واستغلها محمد علي في الصرف على المنشآت الحكومية وفي رواتب الموظفين ، كما استخدم محمد علي أيضًا الجمارك كورقة ضغط سياسي على بعض الدول الأجنبية ، وظلت الأمور هكذا حتى النصف الثاني من القرن التاسع عشر والذي شهد تحولاً كبيراً في الاقتصاد المصري وتورطت البلاد في الديون ، وأصبحت شخصيات الحكام الذين تولوا حكم البلاد منسجمة انسجامًا تامًا مع حاجة رأس المال الأوربي ، وإذا بالطلب يخلق العرض والعرض يخلق الطلب في

دائرة جهنمية أودت في النهاية باستقلال مصر الاقتصادي والسياسي معًا ، وجاء الاحتلال الإنجليزي للبلاد ومن أجل تحقيق مصالحه الشخصية اهتم بإيرادات الجمارك واستطاع تنظيمها ، وصدرت في عهده أول لائحة جمركية تنظم العمل بالجمارك ، وظلت إيرادات الجمارك تعد مصدراً أساسيًا في الدخل القومي للبلاد واستطاعت سلطات الاحتلال الاستفادة منها بعدما أحكمت قبضتها عليها ، ومع أن سلطات الاحتلال حاولت القضاء على ظاهرة تهريب البضائع والتهرب من الرسوم الجمركية إلا أنها لم تنجح نجاحًا تامًا في القضاء على هذه الظاهرة، والتي استمرت حتى عام ١٩٠٤م حيث صدر قانون العقوبات والذي شدد على معاقبة كل من يحاول التهرب من سداد الرسوم الجمركية .

ملحق رقم (١)

الرسوم الجمركية على واردات سردينيا إلى البلاد عام ١٢٥٤هـ

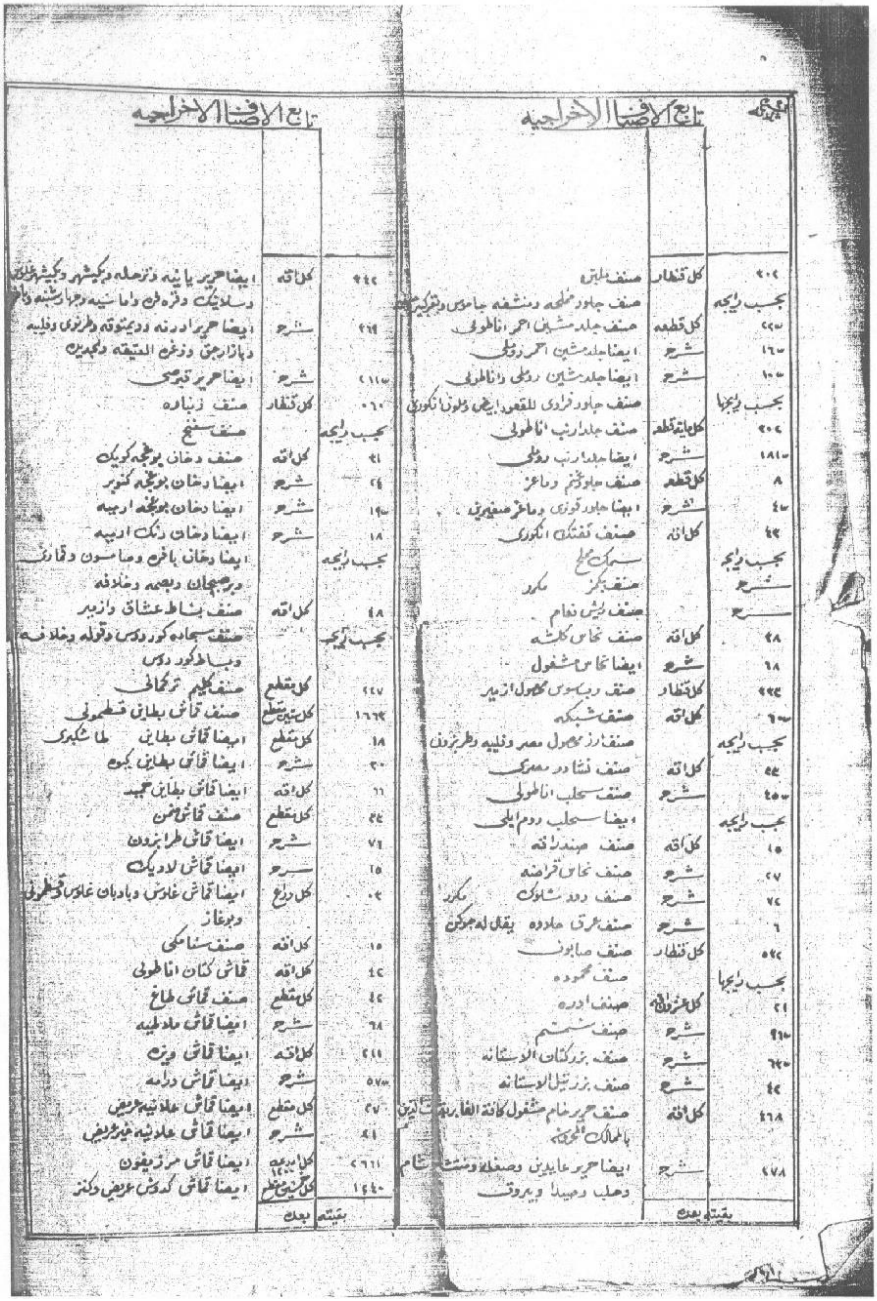

تابع الاصناف الاخراجيه

٤٠٤	كل قنطار	صنف بلبن
بجسب رايجه		صنف جاوز مملحه ومشفيه جاموس وتركيه
٤٣٥	كل قطعه	صنف جلد مشاين احمر اناطولى
١٦٣	شرح	ايضا جلد مشاين احمر روملى
١٠٣	شرح	ايضا جلد مشاين روملى واناطولى
بجسب رايجها		صنف جاوز قزدى للقعود ايضى رملوانا كورنى
٢٠٤	كل اية قطعه	صنف جلد ارنب اناطولى
١٨١	شرح	ايضا جلد ارنب روملى
٨	كل قطعه	صنف جاوز قزم وماعز
٤٣	شرح	ايضا جاوز قزى وماعز صغير بن
٤٢	كل اقه	صنف تفتك انكورك
بجسب رايجه		سمك مملح
شرح		صنف بكز مكرر
شرح		صنف ريش نعام
٤٨	كل اقه	صنف نحاس كلشه
٦٨	شرح	ايضا نحاس مشغول
٩٩٤	كل قنطار	صنف ربسوس محصول ازمير
٦٠٣	كل اقه	صنف شبكه
بجسب رايجه		صنف رز محصول مصر وقليبه وطرابزون
٤٤	كل اقه	صنف نشادر مصرى
٤٥٣	شرح	صنف سحلب اناطولى
بجسب رايجه		ايضا سحلب روم ايلى
١٥	كل اقه	صنف صندراقه
٢٧	شرح	صنف نحاس قراضه
٧٤	شرح	صنف دود شاوك مكرر
٦	شرح	صنف عرق حلاوه يقال له جوكن
٥٤٤	كل قنطار	صنف صابون
بجسب رايجها		صنف محوده
٤١	كل عشرة اقه	صنف ادره
٩٦٠	شرح	صنف سنم
٦٢٠	شرح	صنف بزركتان الوستانه
٤٤	شرح	صنف بزرتيل الوستانه
٤٦٨	كل اقه	صنف حرير خام مشغول كافة الفابريقات الداخله بالممالك العثمانيه
٤٧٨	شرح	ايضا حرير مايدين وصفلة ومنشات نام وهلب وهيدا وبروق
	بقيته بعده	

تابع الاصناف الاخراجيه

٩٤٤	كل اقه	ايضا حرير ياينه وزحمله وكيشر وكيشر طولق وسلديك وقزه فرج وماسيه وجبار وشنبه وما
٢٦٩	شرح	ايضا حرير ادرنه ودينوقه وطرنوى وفليبه وبازارجق وزغرا لمتيقه وكجه بن
٤١١	شرح	ايضا حرير قيصرى
٥٦٠	كل قنطار	صنف زباده
بجسب رايجه		صنف سنغ
٤١	كل اقه	صنف دخان بوجه كويك
٤٤	شرح	ايضا دخان بوجه كنور
١٩٠	شرح	ايضا دخان بوجه اربيه
١٨	شرح	ايضا دخان دنك اربيه
بجسب رايجه		ايضا دخان بافره وصاسون وقارن
		درجيجان وبصمه وخلوفه
٤٨	كل اقه	صنف بناط عشاق وازمير
بجسب رايجه		صنف سجاده كوردس وقوله وخلافه وبساط كوردس
٤٤٧	كل بقطع	صنف كليم ترخمانى
١٦٦٤	كل بيك بقطع	صنف قماش بطانى قطمونى
١٨	كل بقطع	ايضا قماش بطانى طاشكورى
٣٠	شرح	ايضا قماش بطانى يكون
٦٦	كل اقه	ايضا قماش بطانى جبه
٤٤	كل بقطع	صنف قماش خن
٧٦	شرح	ايضا قماش طرابزون
١٥	شرح	ايضا قماش لاديك
٠٤	كل ذراع	ايضا قماش غلوس وبادبان غلوس قطرفى وبرغاز
١٥	كل اقه	صنف سناكى
٤٤	كل اقه	قماش كتان اناطولى
٤٤	كل بقطع	صنف قماش طاغ
٦٨	شرح	ايضا قماش ملطيه
٤١١	كل اقه	ايضا قماش ويز
٥٧٠	شرح	ايضا قماش درامه
٤٧	كل بقطع	ايضا قماش حلة بيم جريض
٤١	شرح	ايضا قماش حلة بيم غير جريض
٧٦١	كل ابريجه	ايضا قماش مرزيفون
١٤٤٠	كل بيك بقطع	ايضا قماش كدوش عريض وكنز
	بقيته بعده	

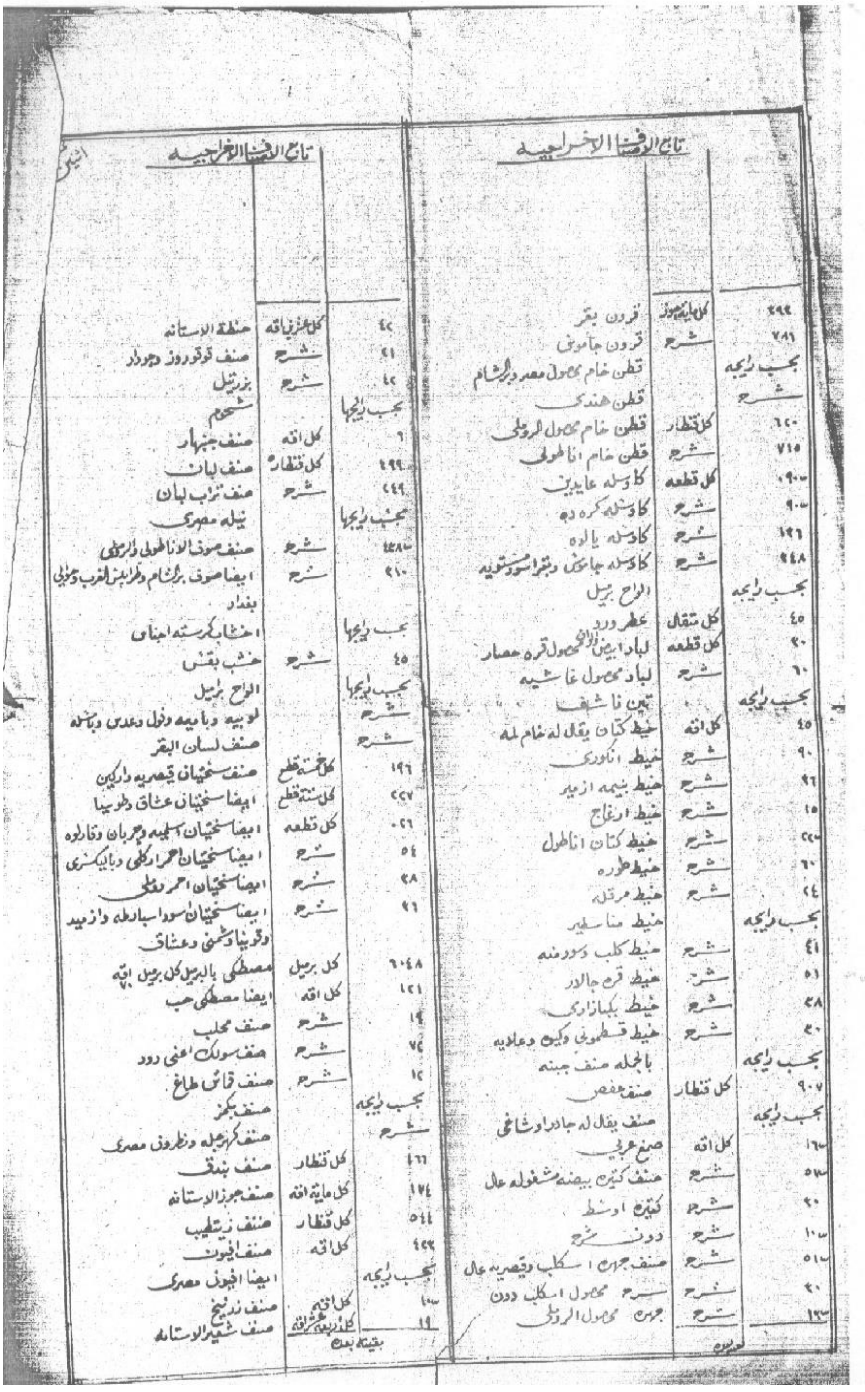

تابع الرقبا الخراجيه

٢٩٩	كل مايصوز	قرون بقر
٧٨١	شرح	قرون جاموس
بجب ربحه		قطن خام محصول مصر والشام
شرح		قطن هندى
٦٤٠	كل قنطار	قطن خام محصول الروملى
٧١٥	شرح	قطن خام اناطولى
٩٠٣	كل قطعه	كاوسله عاديين
٩٠٣	شرح	كاوسله كره دى
٩٢٦	شرح	كاوسله ياالوه
٩٤٨	شرح	كاوسله جاخنى وبترا سوستويه
بجب ربحه		الواح بريسل
٤٥	كل مثقال	عطر ورد
٩٠	كل قطعه	لباد ابيض الوانى محصول قره حصار
٦٠	شرح	لباد محصول غاشيه
بجب ربحه		تبن ناشف
٤٥	كل اقه	خيط كتان يقال له خام له
٩٠	شرح	خيط اناودرى
٩٦	شرح	خيط بيمه ازمير
١٥	شرح	خيط ارغاج
٢٢٥	شرح	خيط كتان اناطول
٦٠	شرح	خيط طوره
٢٤	شرح	خيط مرتله
بجب ربحه		خيط مناسفير
٤١	شرح	خيط كلب وسورمه
٥١	شرح	خيط قره جالور
٤٨	شرح	خيط بكيازارى
٤٠	شرح	خيط قسطونى وكين وعلاديه
بجب ربحه		باجمله صنف جبنه
٩٠٧	كل قنطار	صنف حفص
بجب ربحه		صنف يقال له جادراوشاغى
١٦٠	كل اقه	صبغ عربى
٥٤٠	شرح	صنف كتين بيضه مشغوله عال
٢٠	شرح	كتين اوسط
١٠٠	شرح	دون شرح
٥١٠	شرح	صنف جوخ اسكلب وتيصريه عال
٢٠	شرح	شرح محصول اسكلب دون
١٣٠	شرح	جوخ محصول الروملى

تابع الرقبا الخراجيه

٤٢	كل اقه زياده	صنف الاستانه
٤١	شرح	صنف قوتوروز وجودار
٤٤	شرح	بزرتيل
بجب ربحها		شحم
٦	كل اقه	صنف جنباز
٤٩٩	كل قنطار	صنف لبان
٤٤٩	شرح	صنف تراب لبان
بجب ربحها		تيله مصرى
١٤٨٥	شرح	صنف صوف الاناطولى والروملى
٩١٠	شرح	ايضا صوف برغامه وطرابلس الغرب وتونس
		بغداد
بجب ربحها		اخشاب كرسته اجناى
٤٥	شرح	خشب بقس
بجب ربحها		الواح بريسل
شرح		لوبيه وبابيه وفول وعدس وبسلله
شرح		صنف لسان البقر
١٩٦	كل خمسه قطع	صنف سخيان قيصريه واركين
٢٢٧	كل ستة قطع	ايضا سخيان عشاق وطوبنا
٠٢٦	كل قطعه	ايضا سخيان سليمه وجربان وقارلوه
٥٤	شرح	ايضا سخيان احمر كلى وبابيكسرى
٢٨	شرح	ايضا سخيان احمر رقلى
٩٦	شرح	ايضا سخيان سوداباد طه وازميد
		وقونيا وشمنى وعشاق
٦٠٤٨	كل برميل	مصطكى بالبريل كل برميل اربعه
١٤١	كل اقه	ايضا مصطكى حب
١٩	شرح	صنف محلب
٧٤	شرح	صنف سوكك اهنى رود
١٢	شرح	صنف قماش طاغ
بجب ربحه		صنف بكمز
شرح		صنف كرمز جله وظروف مصرى
١٦٦	كل قنطار	صنف بندق
١٧٤	كل مايه اقه	صنف جوز الاستانه
٥٤٤	كل قنطار	صنف زيتليب
٤٩٩	كل اقه	صنف افيون
بجب ربحه		ايضا افيون مصرى
١٠٣	كل اقيه	صنف زرنيخ
١٩	كل مايه اقه	صنف شيح الاستانه

بقيته بعد

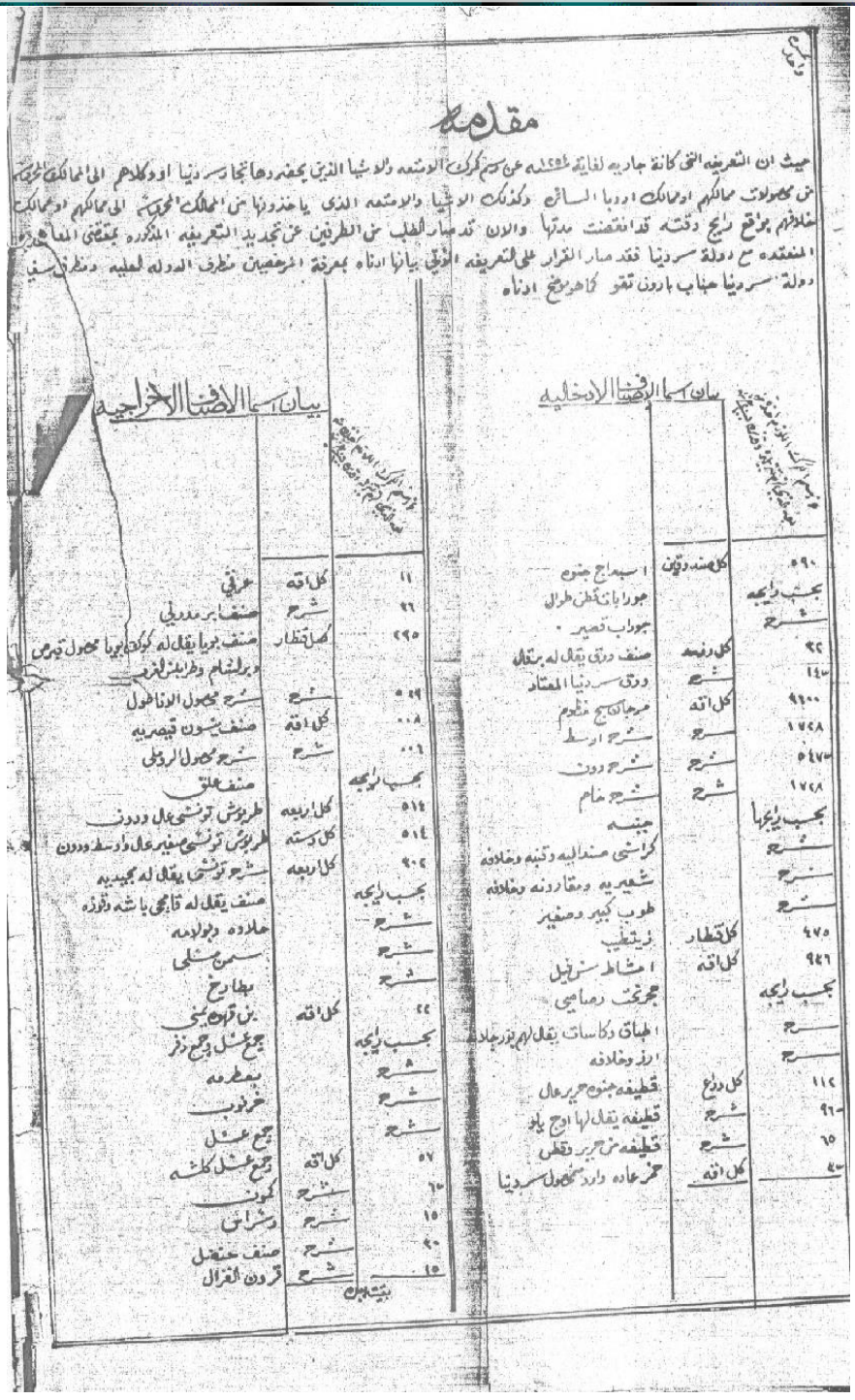

مقدمه

حيث ان التعريفه التى كانة جاريه لغايه ١٢٤٨ه عن سبع كركن الاشياء والاشيا الذين يحضروها تجار سردنيا او وكلاهم الى الممالك المحروسه من محصولات ممالكهم او ممالك اوربا السائر وكذلك الاشيا والامتعه الذى ياخذونها من الممالك المحروسه الى ممالكهم او ممالك غيرهم بموقع رايج دقته قد انقضت مدتها والان قد صار الطلب من الطرفين عن تجديد التعريفه المذكوره بمقتضى المعاهده المنعقده مع دولة سردنيا فقد صار القرار على التعريفه الاتى بيانها ادناه بمعرفة المرخصين من طرف الدوله العليه ومن طرف دولة سردنيا جناب بارون تقو كما هو موضح ادناه

بيان اسما الاصناف الادخاليه

٥٩٠	كل مئه درهم	اسبماج جنوه
بحسب رايجه		جوربا نقطن طوال
شرح		جوراب قصير .
٩٢	كل رغيفه	صنف ورق يقال له بنقال
١٤٠	شرح	ورق سردنيا المعتاد
٩٦٠٠	كل اقه	مرجان تسبح مثقوم
١٧٤٨	شرح	شرح اوسط
٥٤٧٠	شرح	شرح دون
١٧٤٨	شرح	شرح خام
بحسب رايجها		جبنه
شرح		كراشى صنعانيه وتنبه وخلاوه
شرح		شعيريه ومقارونه وخلاوه
شرح		طوب كبير وصغير
٤٧٥	كل قطار	زيتيغب
٩٤٦	كل اقه	اشاط سرنيل
بحسب رايجه		مجرخت رصاصى
شرح		الطباق وكاسات يقال لها بورجلاد
شرح		ارز وخلاوه
١١٤	كل رغ	قطيفه جنوه حرير عال
٩٦	شرح	قطيفه يقال لها اوج يلو
٦٥	شرح	قطيفه من حرير قطن
٤٠	كل اقه	خمر عاده وارد محصول سردنيا

بيان اسما الاصناف الاخراجيه

١١	كل اقه	عرقي
٩٦	شرح	صنف ابر مدريلي
٢٩٥	كل قنطار	صنف جوبا يقال له كوكد جوبا محصول تيرس وبرالشام وطرابلس الغرب
٥٢٩	شرح	شرح محصول الوناطول
٠٠٨	كل اقه	صنف بيسون قيصريه
٠٠٦	شرح	شرح محصول الروملى
بحسب رايجه		صنف عاتق
٥١٤	كل اربعه	طربوش تونسى عال ودون
٥١٤	كل ستة	طربوش تونسى صغير عال واوسط ودون
٩٠٤	كل اربعه	شرح تونسى يقال له مجيديه
بحسب رايجه		صنف يقال له قاجمى باشه دقوزه
شرح		حلاوه وبولومه
شرح		سمن بلدى
شرح		بطارخ
٢٢	كل اقه	بن قهوه يمنى
بحسب رايجه		جمع غسل وجمع ذفر
شرح		بيطرمه
شرح		خرنوب
شرح		جمع غسل
٥٧	كل اقه	جمع غسل كاشه
٦٥	شرح	كمون
١٥	شرح	وشراش
٩٠	شرح	صنف حنفصل
١٥	شرح	قرون الغزال

بقيه بدون

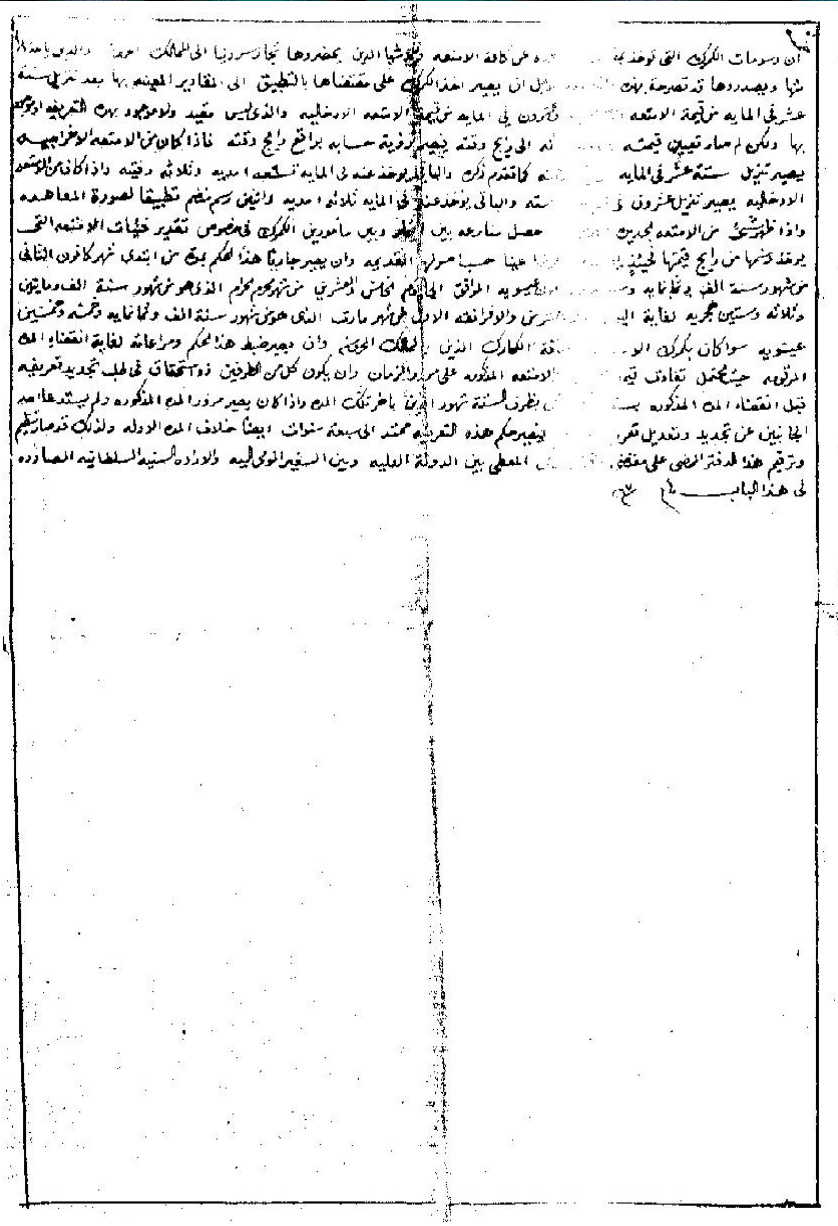

المصدر : ديوان الجمارك ، محفظة ١ تركي ، صور التعريفات الجمركية ، كود ٣٠٤٠٠١٢١٠

ملحق (٢)

تعريفة الجمارك المفروضة على الأصناف المغربية الواردة إلى البلاد

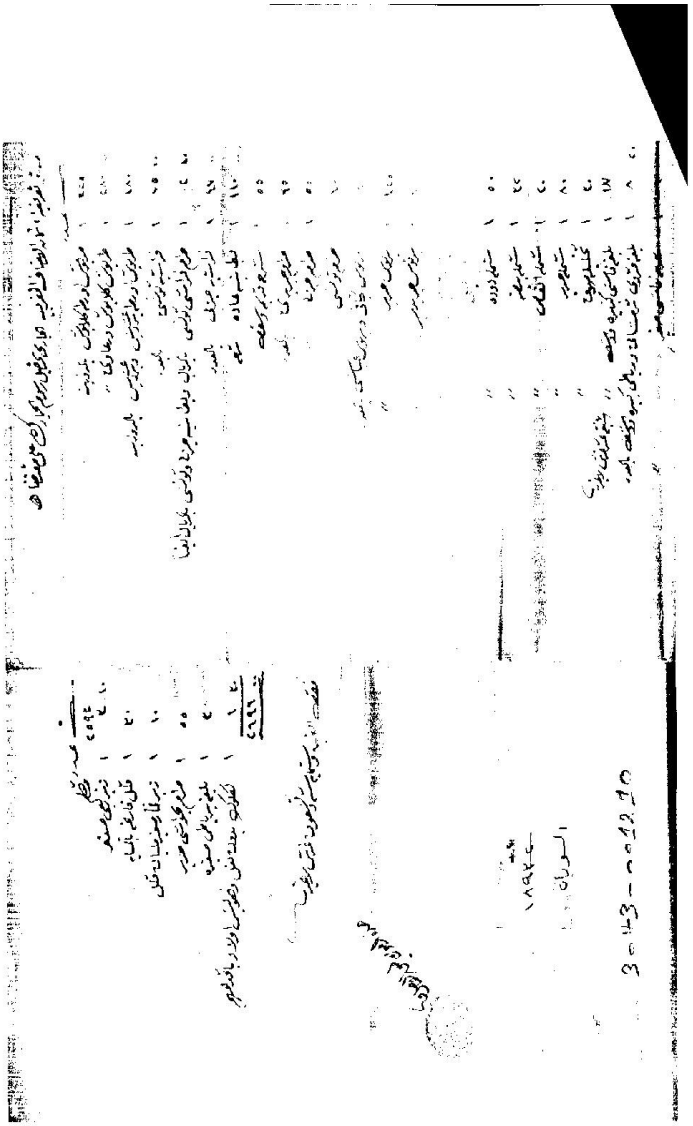

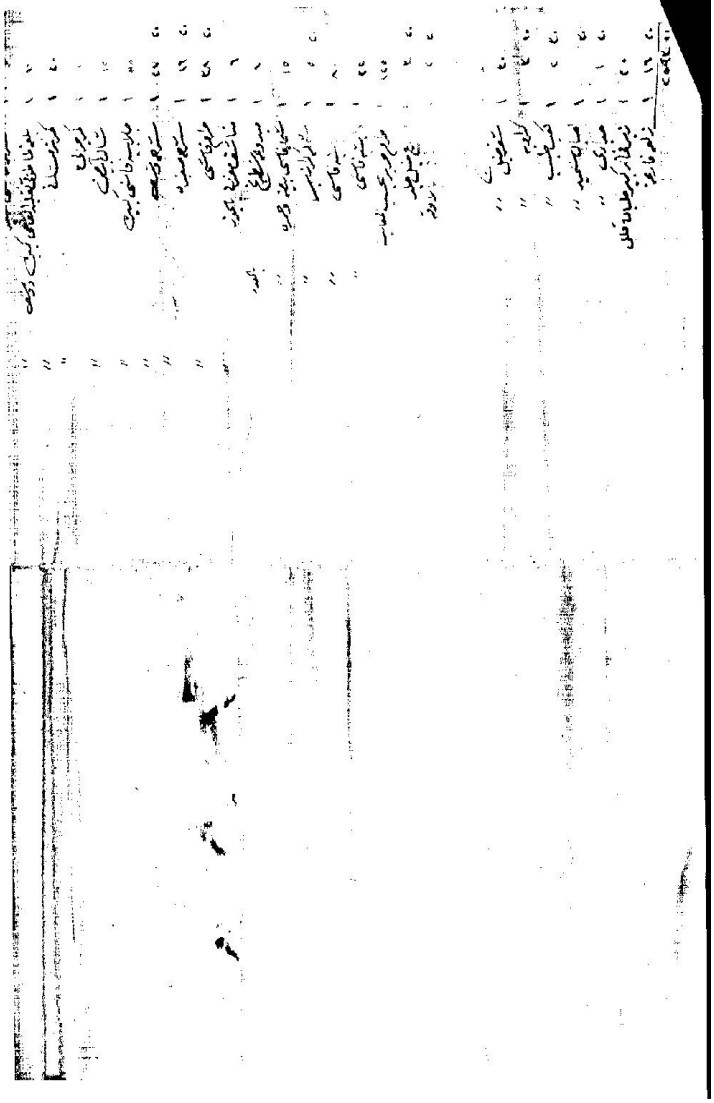

المصدر : ديوان الجمارك ، كشوف متنوعة خاصة بالجمارك ، كود ٣٠٤٣٠٠١١٩٨

المصادر والمراجع

أولاً : الوثائق غير المنشورة :

ديوان الجمارك :

جريدة الاستحقاقات بديوان عموم الجمارك (بولاق)١٢٦٠هـ/ ١٨٤٤م، كود ٣٠٤٣٠٠١٠٠١

جريدة الاستحقاقات بديوان جمرك الاسكندرية : ١٢٦٠هـ/ ١٨٤٤م ، كود ٣٠٤٣٠٠٠٠٠٤

جريدة استحقاقات جمرك البرلس ١٢٦٣هـ/ ١٨٤٧م ، كود ٣٠٤٣٠٠١١٠٢ .

جريدة الاستحقاقات بديوان عموم الجمارك (بولاق) ١٢٦٠هـ/ ١٨٤٤م ، كود ٣٠٤٣٠٠١٠٠١

جريدة الاستحقاقات بديوان جمرك الاسكندرية : ١٢٦٠هـ/ ١٨٤٤م ، كود ٣٠٤٣٠٠٠٠٠٤ .

جريدة استحقاقات جمرك باب النصر ١٢٧٣هـ/ ١٨٥٧م ، كود ٣٠٤٣٠٠٠٩٠١ .

جريدة استحقاقات جمرك الاسكندرية ، كود ٣٠٤٣٠٠٠٠٠٤.

جزء أول استحقاقات عموم وفروع الجمارك بالإسكندرية، سجل رقم ٥٣، كود ٣٠٤٣٠٠٠٢١٨.

جزء ٦ جريدة استحقاقات مستخدمي جمرك بور سعيد والسويس والقصير ، رقم ١٧٧، كود ٣٠٤٣٠٠٠٧١٣

جزء أول جريدة استحقاقات مستخدمين مصوع وسواكن ، كود ٣٠٤٣٠٠١١١١ .

جزء أول جريدة استحقاقات مستخدمين جمرك دمياط ، كود ٣٠٤٣٠٠٠٧٠٧ عام ١٨٨٣م .

جريدة استحقاقات مستخدمين جمرك الإسكندرية ، رقم ١٩٠ ، كود ٣٠٤٣٠٠٠٧٢٣ .

ديوان الجمارك : محفظة ١ تركي .

ديوان التجارة والمبيعات محفظة رقم ١٣ ، ومحفظة رقم ١٨ .

ديوان الداخلية : صادر ديوان العموم ، الجزء الثاني .

دفتر مجموع أمور إدارة وإجراءات .

دفتر ترتيبات الوظائف

محافظ الأبحاث : محفظة ١٢١ .

محفظة لوائح وقوانين .

ثانياً : الوثائق المنشورة :

الأوامر والمكاتبات الصادرة من عزيز مصر محمد علي : الجزء الأول، والجزء الثاني، دار الكتب والوثائق القومية ، القاهرة ١٤٣١هـ/ ٢٠١٠م .

ثالثاً : المراجع العربية :

١- أحمد السعيد سليمان: تأصيل ما ورد في تاريخ الجبرتي من الدخيل، دار المعارف، القاهرة ١٩٧٩م .

٢- أحمد أمين : قاموس العادات والتقاليد والتعابير المصرية ، القاهرة ١٩٥٣م .

٣- أحمد تيمور باشا : معجم تيمور الكبير في الألفاظ العامية ، تحقيق حسين نصار ، الجزء الثالث ، الطبعة الثانية ، القاهرة ، مطبعة دار الكتب ٢٠٠٢م .

٤- أمين سامي : تقويم النيل ، الجزء الثاني ، الثالث ، الخامس ، الطبعة الثانية، دار الكتب والوثائق القومية ، القاهرة ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٣م.

٥- تيودور روذستين : تاريخ مصر قبل الاحتلال البريطاني وبعده ، تعريب علي أحمد شكري ، القاهرة ١٣٤٥هـ/١٩٢٧.

٦- جرجي زيدان : تراجم مشاهير الشرق في القرن التاسع عشر،ج١، الطبعة الثانية ، بيروت ، بدون .

٧- حلمي أحمد شلبي : فصول في تحديث تاريخ المدن في مصر ١٨٢٠-١٩١٤م ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٨م .

٨- خالد فهمي : كل رجال الباشا، محمد علي وجيشه وبناء مصر الحديثة ، دار الشروق القاهرة .

٩- درويش النخيلي : السفن الإسلامية على حروف المعجم ، جامعة الإسكندرية ١٩٧٤م.

١٠- زين العابدين شمس الدين نجم : بورسعيد تاريخها وتطورها منذ نشأتها ١٨٥٩ حتى عام ١٨٨٢م، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٧م .

١١- ـــــ ، وثائق تاريخ مصر والعرب الحديث، دار الفكر العربي ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٣م.

١٢- سهيل صابان : المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية ، مطبوعات مكتبة الملك فهد ، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م .

١٣- عبدالسميع سالم الهراوي : لغة الإدارة في مصر في القرن التاسع عشر ، المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية ، القاهرة ١٣٨٢ – ١٩٦٣ .

١٤- عبد المنعم إبراهيم الجميعي : عصر محمد علي ، دراسة وثائقية ، الهيئة العامة للكتاب ٢٠٠٣م

١٥- عبد الوهاب الكيالي : موسوعة السياسة ، الجزء الأول ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، لبنان ، بدون .

١٦- عبدالرحمن الرافعي: عصر اسماعيل، الجزء الأول، والجزء الثاني، الهيئة العامة للكتاب ٢٠٠١م .

١٧- عبدالرحمن فهمي محمد : النقود العربية ، ماضيها وحاضرها ، المكتبة الثقافية ، القاهرة ١٩٦٤م ، ص ١٢٤ .

١٨- علي مبارك : الخطط التوفيقية الجديدة لمصر القاهرة ومدنها وبلادها القديمة والشهيرة ، الجزء السابع ، الطبعة الأولى ، المطبعة الأميرية ، بولاق ١٣٠٥هـ .

١٩- علي مبارك : الخطط التوفيقية لمدينة الإسكندرية، بولاق ١٨٨٩م.

٢٠- فيليب يوسف جلاد : قاموس الإدارة والقضاء ، المجلد الثاني ، الطبعة الثانية ، دار الكتب والوثائق القومية ،القاهرة ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٣م.

٢١- كلوت بك(أ. ب) : لمحة عامة إلى مصر ، ترجمة محمد مسعود ، دار الكتب ١٤٣٢هـ/ ٢٠١١م .

٢٢- مجمع اللغة العربية : المعجم الوسيط ، الطبعة الرابعة ، مكتبة الشروق الدولية ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م .

٢٣- محمد أحمد دهمان : معجم الألفاظ التاريخية في العصر المملوكي ، دار الفكر المعاصر ، بيروت ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م .

٢٤- محمد رمزي : القاموس الجغرافي للبلاد المصرية من عهد قدماء المصريين إلى سنة ١٩٤٥م، الجزء الرابع ، الهيئة العامة المصرية للكتاب ١٩٩٤م .

٢٥- نسيم مقار: الأسس التاريخية للتكامل الاقتصادي بين مصر والسودان ، دراسة في العلاقات الاقتصادية المصرية السودانية ١٨٢١-١٨٤٨م، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٨٥م .

٢٦- نصرة عبد المتجلي إبراهيم : الإسكندرية في العصر العثماني ، الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ٢٠١٢م.

٢٧- يونان لبيب رزق، محسن يوسف: تحديث مصر في عصر محمد علي ، الإسكندرية ٢٠٠٥م .

رابعاً : الدوريات :

جريدة الأهرام : عدد ٤٦٦٠٥ السنة ١٣٨، العدد ٤٦٩٩١ ، السنة ١٣٩ .

جريدة المقطم: عدد ١٥٤٤ تقرير اللورد كرومر عن مصر ١٨٩٣م .

مجلة الاجتهاد : عدد ٣٣، السنة الثامنة ، الاجتهاد للأبحاث والترجمة والنشر ، بيروت ، لبنان ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م ، بحث بعنوان جمارك البهار في مصر العثمانية ١٥١٧-١٨١٦م .

مجلة الدارة السعودية : العدد الأول ، السنة السابعة، شوال ١٤٠١هـ/ أغسطس ١٩٨١م ، بحث بعنوان الدخيل على الأصيل في اللغة .

مجلة صباح الخير: عدد سبتمبر ٢٠١٥م .